

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٩

الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

اصطُحِب السيد انجي - فليكس باتاسي، رئيس
جمهورية افريقيا الوسطى الى قاعة الجمعية
العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة
(A/49/400/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم
الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة
برئيس جمهورية افريقيا الوسطى، فخامة السيد
انجي - فليكس باتاسي، وأدعوه الى القاء خطابه أمام
الجمعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في
رسالة واردة في الوثيقة A/49/400/Add.2 أبلغني الأمين
العام أنه بعد أن بعث برسالتيه المؤرختين في ٢٠
و ٢٦ أيلول/سبتمبر، سددت بوركينا فاسو المبلغ اللازم
لتخفيض المتأخرات المستحقة عليها الى ما دون المبلغ
المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

الرئيس باتاسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يسر وفد جمهورية افريقيا الوسطى الجديدة، الذي
يحضر دورة الجمعية العامة لأول مرة، أن يكون بينكم
هنا وأن يعرب لكم، سيادة الرئيس، ولجميع الممثلين
الآخرين، عن أحر تحيات وأطيب تمنيات حكومة
وشعب جمهورية افريقيا الوسطى.

فهل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما
حسب الأصول بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

يشعر وفدي بالفخر إذ يراكم، يا سيادة
الرئيس، تديرون أعمال الجمعية العامة في دورتها
التاسعة والأربعين. إن انتخابكم عن جدارة لهو شرف
لافريقيا بأكملها، وتقدير لبلادكم، كوت ديفوار، التي
تتبادل معها جمهورية افريقيا الوسطى علاقات ممتازة
من الصداقة والاخوة والتعاون.

خطاب السيد انجي - فليكس باتاسي، رئيس جمهورية
افريقيا الوسطى

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
ستستمع الجمعية العامة أولا لخطاب رئيس جمهورية
افريقيا الوسطى.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل وأو
تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-86547

وفي حين أن المجتمع الدولي والبلدان الأكثر ثراء تساهلت مع هذه السياسة من الهيمنة والتبذير والفساد وسوء الإدارة، ورعتها، فإن السكان الذين كانوا خاضعين للاستعمار والهيمنة قاتلوا بلا هوادة من أجل الحصول على الديمقراطية، وهي أساس كل أشكال التنمية. وأخيرا، وقرابة نهاية ١٩٩٠، أصغى المجتمع الدولي الى صيحات التحذير التي أطلقها السكان، الأمر الذي يسر من حصول العالم الثالث على الديمقراطية بسرعة.

لقد بزغ عهد جديد، بدأ من الشرق حيث تهاوت الشيوعية. وهبت الرياح القادمة من الشرق في أنحاء القارة الافريقية حيث رضيت الشعوب المنهكة والكليلة بتقديم تضحيات لا مثيل لها وشنت معركة شرسة ضد الأنظمة العسكرية الحاكمة.

واختارت بلدان افريقية معينة صيغة المؤثرات الوطنية ذات السلطة العليا، في حين اختارت شعوب أخرى الانتخابات الحرة الديمقراطية الشفافة. وقد صمم شعب افريقيا الوسطى على اختيار الطريق الثاني مهما كانت التكاليف.

وفي هذا السياق، قامت جمهورية افريقيا الوسطى التي أمثلها اليوم في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، بانتخابي رئيسا، رئيس دولة الجمهورية، في مناخ من السكينة والشفافية، دون ثمانية مرشحين آخرين يحظون بتأييد واسع من الخارج. ولم يكن ذلك نصرا لي وحدي ولحزبي، وإنما لشعب افريقيا الوسطى بأكمله. لقد كان نصرا تحقق من خلال التغيير لصالح قيام جمهورية ديمقراطية صادقة جديدة.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه الشكر بإخلاص، مرة ثانية الى البلدان الصديقة والمؤسسات الدولية التي شاركت بلا كلل في عملية بناء الديمقراطية في جمهورية افريقيا الوسطى. وأود أن أخص بالذكر فرنسا، والولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان، وجمهورية الصين في تاوان، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتتمنى جمهورية افريقيا الوسطى أن تعلق آمالها على القرارات المحددة التي ستتخذها الجمعية العامة لاستئصال آخر ما تبقى من بؤر التوتر في العالم عموما وفي افريقيا بصفة خاصة.

وبالنظر الى أن سنة ١٩٩٤ سميت سنة افريقيا، فإن وفدي يغتنم هذه الفرصة للاشادة بذكرى الرئيس الراحل هوفوايه - بوانيي.

ونرحب بتواجد جمهورية جنوب افريقيا الشقيقة في هذه القاعة، ونهنئها على حلول الديمقراطية عليها.

وتشعر حكومتي بسعادة حقة إذ تهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين السيد صامويل رودلف انسانالي، وتنوه بالطريقة المقتردة والذكاء التي نفذ بها مهام ولايته.

ونهنئ أيضا الأمين العام، ابن افريقيا الفاضل، السيد بطرس بطرس غالي الذي قام بالأعمال التحضيرية لسنة افريقيا بوصفه رئيسا للمنظمة. وقد ساعدت ديناميته وواقعيته وصبره وحكمته الجديرة بالاعجاب على احتواء الكثير من المشاكل الدولية على الرغم من ضالة الموارد. ونود أن نكرر تأييدنا الثابت له وأن نعرب عن أفضل تمنياتنا له بالنجاح التام في مبادراته المتعددة الأوجه فسي سبيل السلم والأمن والتنمية.

لقد نشأت الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية لتخلف عصبة الأمم. وقد حددت لنفسها غاية، من بين جملة أمور، أن تسوي النزاعات بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول.

فما الذي حدث منذ ذلك الوقت؟

لقد انقسم العالم الى معسكرين - أحدهما رأسمالي والآخر شيوعي - وبين المعسكرين بدأت بلدان العالم الثالث، التي وصفت بأنها غير منحازة، تحرز بالتدريج سيادتها الدولية. وأفضت هذه الحالة الى ظهور أنظمة تولدت عن انقلابات عسكرية في معظم بلدان العالم الثالث تقريبا، وخاصة في افريقيا. وهذه الأنظمة العسكرية، التي كانت مناهضة للديمقراطية لأنها لم تكن منتخبة، استولت على الحكم وارتفعت الحرية، فقلصت بذلك من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدولنا. ولقد هوت بسكانها الى حالة غير مسبوقة من الفاقة.

العدالة والحريات الأساسية، وعلى رفاه المجتمع والأسرة المحرز عن طريق العمل.

وهو يطبق آلية اللامركزية، الى جانب لازمتها الطبيعية، الإقليمية في النظام، من ناحية للتقارب بين الناس، ومن ناحية أخرى، لتعبئة جميع الموارد المحلية المتاحة لتحويل المواد الأولية تحويلا زراعيًا صناعيًا وكذلك المواد المعدنية التي يزخر بها باطن أرضنا بغية رفع مستوى المعيشة في الريف وفي المحافظات.

كيف سيتسنى لجمهورية افريقيا الوسطى وهي بلد غير ساحلي، أن تنفذ مثل هذا البرنامج إذا لم تنعم البلدان المجاورة لها وبلدان منطقتها دون الإقليمية بالسلم؟ إن جزءا كبيرا من صادراتنا ووارداتنا يمر عبر البلدان المجاورة مثل الكاميرون والكونغو. وفضلا عن ذلك، إن ما يقوم به فلاحونا المسالمون من أعمال على الصعيد المحلي، تقوضه وعلى نحو منهجي الظاهرة المعروفة باسم "الزاراغين"، أو أولئك الذين يسدون الطريق. إن "الزاراغين" هؤلاء هم ببساطة انعكاس للحالة السياسية والعسكرية في البلدان المجاورة لنا.

ستتفهم الجمعية العامة السبب الذي حدا بجمهورية افريقيا الوسطى الى أن تقوم بدور الوسيط بين حكومة تشاد وجماعة سياسية عسكرية بغية استعادة السلم الى ذلك البلد الشقيق في قطاعه الشمالي. وذلك لأن السلم في تشاد وفي الكاميرون وفي الكونغو وفي السودان وفي زائير سيسمح لجمهورية افريقيا الوسطى بالتنمية المتجانسة مما يعزز انتاج سياسة دينامية مثمرة لحسن الجوار وللتكامل الذي نحتاج إليه.

لقد شرعت بلادي في السير على درب الوساطة بين الأحزاب في تشاد، لأنها تؤمن بمزايا الحوار والتشاور بروح التسامح والوحدة في إطار تنوع الآراء السياسية.

واليوم يدخل الاتفاق الذي تسنى التوصل إليه بين حكومة تشاد ومجلس الخلاص الوطني للسلم والتنمية في تشاد برئاسة مويس كيتي نودجي، مرحلة التنفيذ في الميدان وهذا بفضل لجنة متابعة بانغوي الثانية، نظرا لأن حركة كيتي التي كانت فيما مضى حركة سياسية عسكرية، تحولت تحولا جذريا وأصبحت الآن حزبا سياسيا ذا طابع تقليدي اعترف به رسميا.

ولا بد للبوسنة والهرسك ورواندا وبوروندي وأنغولا وليبيريا وغيرها من البلدان أن تعثر على السلم مرة ثانية، كما فعلت جنوب افريقيا - وإننا نرحب بوجود بطل جنوب افريقيا هنا: الرئيس الراحل والمنتخب بصفة ديمقراطية، صاحب السعادة السيد نلسون مانديلا، شعلة الكفاح ضد الفصل العنصري والنضال من أجل جنوب افريقيا جديدا متعددة الأعراق وأخوية.

وفي هذا السياق، فإننا، بما لدينا من اقتناع جازم بأهمية الاجراءات الانسانية في رواندا، نؤيد بلا تردد تدخل فرنسا المفيد، التي نمجد شجاعتها وتصميمها. لقد أوقف هذا التدخل المعاناة البشرية واستعاد السلم الى رواندا.

كما أغتتم هذه الفرصة لأوجه التهاني، بالنيابة عن بلادي، الى صاحب السعادة السيد بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى الشعب الأمريكي، للتدخل في هايتي الرامي الى استعادة الديمقراطية وإعادة الرئيس المنتخب بصفة ديمقراطية، جان برتراند أريستيد، الى منصبه.

ولا بد للجمعية العامة من أن تتخذ في دورتها التاسعة والأربعين تدابير محددة وعاجلة لمنع النزاعات واحتوائها، وذلك بإنشاء الأدوات القانونية وتدعيمها. إذ أن الأسلحة لم توفر على الإطلاق حولا دائما. وإذا ما أنشئت هذه الأدوات القانونية فحينئذ فقط تستطيع ما تسمى بالبلدان الفقيرة أن تبدأ في ارساء الأساس لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سلم وهدوء، ويكون تدخل المجتمع الدولي والبلدان الثرية مجرد تزمة.

وفيما يتعلق بجمهورية افريقيا الوسطى، فمئذ انتخابي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، جاهدنا لوضع الأساس للديمقراطية الحقيقية باعطاء الأولوية للحوار والاتفاق ما بين جميع قطاعات الأمة في افريقيا الوسطى.

ويجري إعداد مشروع دستور ديمقراطي حقا، يعبر بجلاء عن التطلعات العميقة لشعبي، وسيطرح ذلك المشروع قريبا على استفتاء شعبي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهذا الدستور، الذي جاء نتيجة لتوافق آراء واسع النطاق، يركز تركيزا أكبر على

فلماذا لا تساعد اليوم دولتي الصين في التغلب على خلافاتهما المؤقتة التي تنبع من تاريخ الأمم، من أجل قيام صين متصالحة مع نفسها لتحقيق المصالح العليا للشعب الصيني وللشعوب الصديقة لكل من دولتي الصين؟ لماذا نستبعد جمهورية الصين في تايوان من أسرة المجتمع الدولي الكبيرة؟ لماذا نرفض دولة تعدادها ٢١ مليون نسمة؟ وأين احترامنا لهم؟ ولماذا نشجع الصراع بين الصين والصين، بينما نعلم أنهما تتبادلان التكنولوجيات وتكمل إحداها الأخرى؟

وأنا من جانبي، وباسم جمهورية افريقيا الوسطى، أؤكد من جديد أننا نعتزم الإبقاء على علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية واجتماعية مع دولتي الصين دون قيود. والخيار هو فقط خيار جمهورية الصين الشعبية أو جمهورية الصين في تايوان.

ونفس الشيء ينطبق على الكوريتين، لأننا نريد أن نستفيد من تكنولوجيا كل هذه البلدان الصديقة من أجل تنميتها. وتحقيقا لهذه الغاية، نستند الى المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة: لا توجد أمم كبرى؛ لا توجد أمم صغيرة.

لهذا، فإن بلدي الذي اشترك في تقديم مشروع القرار بشأن "النظر في الحالة الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان في السياق الدولي، على أساس مبدأ العالمية ووفقا للنموذج الموضوع للتمثيل الموازي للبلدان المقسمة في الأمم المتحدة"، ليؤسفه أشد الأسف أن هذا البند لم يدرج في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. إن السباق من أجل الوصول الى سوق جمهورية الصين الشعبية الكبير ينبغي ألا يحجب مشاكل التمييز القائمة بين الشعبين الصينيين. وما زلت مقتنعا بأن الصبر والحكمة سيسودان في يوم ما فيما يتعلق بهذه القضية، كما حدث مؤخرا في كثير من البلدان التي ذكرتها من قبل.

سوف تحتفل منظمنا قريبا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ومن الواجب أن نستعرض في هذا الوقت الحساب الختامي لما تحقق في نصف القرن هذا، وأن نجري تقييما حقيقيا لوضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة للسنوات المقبلة. وإخلاصا منا لسياسة اللامركزية التي نتبعها في افريقيا الوسطى، فإننا سننقترح أيضا على الجمعية العامة أن تأخذ بنظام

لقد أعلنت حكومة تشاد قبل وقت قصير، وبناء على مبادرة من الوسيط، العفو الشامل عن مقاتلي الحزب أنف الذكر، من أجل إعادة بناء الثقة فيما بين جميع التشاديين ولتهيئة الظروف المفضية الى تحقيق مصالحة حقيقية داخل تشاد قبل الانتخابات القادمة في البلاد.

ونحن مستعدون أيضا لتقديم إسهامنا في حل الصراعات الداخلية في البلدان المجاورة التي طلبت مساعدتنا.

لقد أسهبت في الكلام عن المشاكل الرئيسية التي تهم بلادي، جمهورية افريقيا الوسطى، والبلدان المجاورة، بقدر ما تتعلق بالسلم الدائم في افريقيا الوسطى وفي العالم بأسره، لكن الجمعية ستفهم أنني ملتزم التزاما عميقا باحترام حقوق الإنسان وبسيادة القانون. فأنا رجل حر وأقول ما أؤمن به. وأنا أقول الحقيقة لأن الحقيقة تجعل الإنسان حرا. إنني متخصص في علم الأحياء، وأعرف أنه كيما يكون التمثيل الغذائي جيدا فإنه يتطلب عناصر كلية وعناصر جزئية.

لذا، من غير الممكن أن ندعي احترام حقوق الإنسان وحقوق الأمم إذا شجعنا - بطريقة أو بأخرى التمييز العنصري لأي سبب كان.

فيما مضى، كان التمييز بين كتلتي الشرق والغرب بما نجم عنه من آثار في شكل حرب باردة، جرفت جزءا كبيرا من البشرية الى حالة مأساوية، وفيما مضى أيضا كان التمييز العنصري بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبالأمر كان التمييز العنصري في جنوب افريقيا، واليوم، ما زلنا نرى التمييز بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان.

ومع ذلك، لقد انهار حائط برلين كما انهارت حوائط أريحا في الأيام الماضية، مسجلة نهاية نظام تكتل الشرق والغرب. وقد أخلى الصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين المكان للتعايش بين دولة اسرائيل ودولة فلسطين. والأسس الإجرامية للفصل العنصري تقوضت وأفسحت الطريق لجنوب افريقيا الجديدة ديمقراطية ذات الوجه الإنساني.

لقد حدث كل هذا بسبب الأيديولوجيات المختلفة القائمة على أساس المصالح الأنانية للدول فرادى. كما أنه نجم عن الافتقار الى التضامن الفعال فيما بين الدول الافريقية.

وعلى عكس المناطق الأخرى من العالم، حيث توجد دلالات واضحة على استئناف النمو الاقتصادي، لا يزال استمرار النتائج الاقتصادية الضعيفة في افريقيا يمثل مصدر قلق وانزعاج مستمرين. والواقع أن افريقيا تستأثر في الوقت الحالي بنسبة تقل عن ٢ في المائة من المعاملات التجارية الدولية. وهي تروح تحت وطأة عبء الديون، ولم تستطع شتى برامج التكيف الهيكلي أن تفعل شيئا لتغيير المستوى المعيشي المتدهور في القارة بأسرها، مع أنها تزخر بطاقات كامنة هائلة في الناس وفي الطبيعة.

إن الاتجاه صوب انخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية يستمر دون هوادة، كما أن نقل التكنولوجيا يسير بطريقة غير مرضية، مما دفع بافريقيا الى الهامش. إن ما نحتاج إليه لإنقاذ القارة هو مشروع مارشال حقيقي، نظرا لأن المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية لا تزال غير كافية في الوقت الحالي لتعزيز النمو المطرد الدائم.

وبدون هذا النمو اللازم لتحسين مستوى معيشة الشعوب الافريقية، فإن السلم الدائم لن يكون إلا ضربا من الوهم. وباختصار شديد، تدعو جمهورية افريقيا الوسطى الى التضامن الدولي لصالح البلدان الأكثر فقرا من أجل إنعاش تنميتها.

وفي هذا السياق، يعرب بلدي عن أمله في أن تشكل هذه الدورة مرحلة جديدة في التعاون الفعال من أجل تحقيق التقدم وإحلال السلم لصالح المجتمع الدولي بأسره.

وتعتقد جمهورية افريقيا الوسطى أن التسامح والسلم من أجل التنمية ينبغي أن يصبحا من الآن فصاعدا شعار الأمم المتحدة.

عاشت الجمعية العامة!

اللامركزية على مستوى كل قارة، فتعقد دوراتها في نيويورك مرة واحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات، وفقا لما يتفق مع الآلية التي ستنشأ بعد دراسة يجريها الخبراء. وبهذه الطريقة ستصبح الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أكثر قربا الى الشعوب في مختلف القارات.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، نقول إن افريقيا أصبحت ناضجة، ويشكل سكانها ثلث سكان العالم، ومن حقها إذن أن يكون لها مقعد دائم وأن تتمتع أيضا بحق النقض. إننا نطرح هذا المقترح من أجل التكيف مع الظروف الحالية، ونوجه نظر الجمعية العامة له.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر الجمعية العامة بأن الرئيس الراحل بارثيلمي بوغندا مؤسس جمهورية افريقيا الوسطى كانت له رؤية ملهمة فيما يتعلق بتنمية القارة الافريقية. فقد اقترح إعادة تجميع الدول في كيانات سياسية واقتصادية من أجل الأخذ بيد اقتصاد البلدان الافريقية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وكانت الفكرة المرشدة لذلك هي إنشاء الولايات المتحدة الافريقية. ومما يؤسف له أن الأفكار التي طرحها الرئيس الراحل بارثيلمي بوغندا في ذلك الوقت المبكر لم يفهمها نظراؤه، ولذلك عارضوها ونبذوها بشكل منهجي. واختارت البلدان أن تشق طريقها فرادى بدافع من الشعور بالغلو في النعرة القوية الضيقة والمصلحة الذاتية.

واليوم، أخذت افريقيا تتراجع وهي غائبة عن الساحة الدولية فيما يتعلق بالتجارة والتنمية الصناعية، والصناعة الزراعية. لكن افريقيا لديها ثروة من كل أنواع المواد الأولية. وهنا نسأل لماذا أصبحت اقتصاداتنا بهذا الضعف؟ ولماذا لم تحقق نظمنا التعليمية والتدريبية أهدافها - المتمثلة في الإعداد التقني والعلمي والمهني الاجتماعي الصحيح - الذي يشكل الأساس الضروري لسياسة إعادة بناء حقيقية لبلداننا التي تعاني من خراب لم يسبق له مثيل؟ ولماذا لم تعد نظمنا الخاصة بالرعاية الصحية قادرة على تحقيق تطلعات سكان بلادنا؟ ولماذا أصبحت طرقنا بحاجة الى ترميم وإصلاح بحيث أصبح من المستحيل تقريبا التنقل بحرية من بلد إلى آخر؟ وباختصار شديد، لماذا يتعين علينا أن نبدأ كل شيء من الصفر؟

إن رئيسنا المبجل كيم إيل سونغ كرس جهوده طوال حياته لكفالة الرفاه لوطننا والحرية والسعادة لشعبه، وللسلم العالمي ورفاه الإنسانية. إن رحيل زعيمنا خسارة كبيرة للغاية ومثار حزن عميق لأمتنا. ومن خلال أنشطته التي لم تكن تعرف الكلل منذ سنوات عمره المبكرة إلى سنوات عمره الأخيرة، لأكثر من ثمانين عاما، كانت له مآثر خالدة تحفظ في سجلات التاريخ. ولئن كان قلب زعيمنا قد توقف عن الخفقان، فإن مآثره ستذكر إلى الأبد. إن زعيمنا العظيم، الرفيق كيم إيل سونغ سيكون دائما معنا.

وبالرغم من أكبر خسارة لحقت بأمتنا في تاريخها البالغ خمسة آلاف عام، تمكن شعبنا من تحويل حزنه وأساه إلى قوة وشجاعة، وتمكن من النهوض مرة أخرى لأن له زعيما عظيما آخر، هو الرفيق كيم جونغ إيل الذي ورث العقيدة ومهارات القيادة والصفات السامية التي تحلى بها القائد الأب.

إن زعيمنا العزيز الرفيق كيم جونغ إيل هو القائد الأعلى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقائد الأعلى لقواتها الثورية المسلحة. إن الرفيق كيم جونغ إيل وهو رجل ذو منجزات ثقافية وعسكرية، ذو ولاء وطاعة بنوية وهب صفات ومزايا القيادة - يحظى بالاحترام الأعظم والثقة التامة من شعبنا الذي ائتمنه على مصيره ومستقبله.

إن مجتمعنا يتسم باتحاد وثيق بين القائد والشعب في نظام اشتراكي يركز على الجماهير الشعبية، وهو نظام اختارته بمحض إرادتها وبنته بنفسها.

إن زعيمنا العزيز الرفيق كيم جونغ إيل، لا يزال ملتزما بالمهمة التي التزم بها طوال حياته، مهمة المضي لتحقيق القضية الثورية التي بدأها زعيمنا الأب طوال أجيال وهو يقود بنشاط الشؤون العامة لحزبنا وقواتنا المسلحة، إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلتزم التزاما تاما بالمضي قدما والبناء على المنجزات التي حققها الزعيم الرئيس المبجل كيم إيل سونغ، وستظل تعاليم الزعيم المبدأ التوجيهي لأنشطتنا. إن شعبنا سيتبع القيادة الحكيمة للرفيق كيم جونغ إيل بقوة أكبر وهو يسلم نفسه بفكرة "جوتشي" الفكرة الثورية للزعيم المبجل الرفيق كيم إيل سونغ،

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب السيد آنج - فيلكس باتاس رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع) المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي نائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سعادة السيد شوي سو هون.

السيد شوي سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية): الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أنقل إليكم باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تهانينا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. نرجو أن تحقق الجمعية العامة تحت رئاستكم عملها بنجاح.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لأنشطة وجهود الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي لتعزيز الأمم المتحدة والنهوض بمسؤوليتها ودورها.

قبل أن أبدا بياني، اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، وللأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات في منظومة الأمم المتحدة، على مشاعر التعازي العميقة التي أعربوا عنها بمناسبة وفاة زعيمنا المبجل، الرفيق كيم إيل سونغ، الرئيس السابق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق لرؤساء الدول أو الحكومات، ولحكومات وشعوب مختلف البلدان لرسائلها التي أعربت فيها عن مشاعر التعزية العميقة وكذلك للترتيبات التي اتخذتها وأعربت بها عن الحزن لرحيل زعيمنا العظيم.

فقط مطلباً إجماعياً للشعب الكوري كله ولشعوب العالم، بل هو أيضاً الاتجاه السائد في عصرنا.

إن أمتنا مصممة في إرادتها ونيتها على تحقيق إعادة التوحيد الوطني في التسعينيات. وسيفتح شعبنا بالتأكيد الباب أمام إعادة التوحيد الوطني بتحقيق وحدة المواطنين الكوريين جميعاً في الشمال والجنوب وخارج البلاد على أساس حب الوطن وروح الاستقلال الوطني، وبالتالي تعزيز التعايش والرفاه المشترك والمصالح المشتركة، ونزع المخاوف من غزو شمالي وغزو جنوبي والمخاوف من سيادة الشيوعية وفرض الشيوعية، وبالعامل معاً على إنشاء دولة مستقلة مسالمة محايدة معاد توحيدها تسمو فوق الاختلافات في العقائد والآراء.

هناك نقطة هامة لتهدئة التوتر وتحقيق السلم في شبه الجزيرة الكورية هي أن يحل محل اتفاق الهدنة الكورية اتفاق سلم، وأن توضع ترتيبات سلم جديدة لتحل محل آليات الهدنة الراهنة. إن اتفاق الهدنة الكورية خطوة مؤقتة تتوخى وقف أية أعمال عسكرية بين الطرفين المتحاربين، وتحويله بعد ذلك إلى اتفاق سلام.

إن اتفاق الهدنة يقضي في الفقرة ٦٠ من المادة الرابعة بأنه، من أجل المساعدة على إقامة سلام دائم على شبه الجزيرة الكورية، ينبغي عقد مؤتمر سياسي من الطرفين على أعلى المستويات. غير أن هذا المؤتمر السياسي لم يعقد حتى الآن والهدنة غير المستقرة باقية حتى الآن.

خلال العقود الأربعة الماضية تقريبا، أثبت اتفاق الهدنة الكورية وآلية الهدنة أن لا قيمة لهما وليس لهما من ذلك سوى الاسم فقط، إذ فشلا في منع أو وقف تعزيزات الأسلحة القادمة من خارج كوريا، والحشد العسكري والمناورات العسكرية واسعة النطاق. علاوة على ذلك، فإن من الغريب فسي كل الأحوال أن يظل اتفاق الهدنة الموقع في الخمسينيات قائماً دون المساس به حتى اليوم مع أن الحرب الباردة انتهت. وهذه الوقائع تؤكد على الحاجة الماسة لاستبدال اتفاق الهدنة باتفاق للسلم واستبدال آلية الهدنة القائمة بترتيبات للسلم.

وسيدافع ويحمي ويمجد اشتراكيتنا، التي هي حياته وروحه.

لقد كانت رغبة الزعيم العظيم الرفيق كيم إيل سونغ طوال حياته إعادة توحيد بلدنا، وقد عمل بنشاط حتى آخر دقيقة من حياته لتحقيقها. إن إعادة التوحيد الوطني هي القضية الوطنية المتعلقة بمصير أمتنا وهي المهمة الأسمى لأمتنا، التي لا يمكن تأجيلها بعد الآن.

إن من المآسي التي لا يمكن تحملها أن تقسم أمتنا الذي بدأ في الأربعينيات استمر حتى اليوم، في وقت تستعد فيه الانسانية لاستقبال القرن الحادي والعشرين.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حكومة وشعباً، الراغبة في إعادة التوحيد الوطني، ظلت طويلاً تبذل كل جهد ممكن لتحقيق إعادة التوحيد على أساس المبادئ الثلاثة: الاستقلال، وإعادة التوحيد السلمي، والوحدة الوطنية؛ وإن الاقتراح بإنشاء دولة اتحادية؛ وبرنامج النقاط العشر للوحدة العظيمة للأمة كلها لإعادة توحيد البلاد يعدان برنامجاً مشتركاً لإعادة توحيد الأمة.

لما كانت هناك أيديولوجيات ونظم سياسية مختلفة لا تزال قائمة في شمال كوريا وجنوبها، فإن إنشاء اتحاد فيدرالي قائم على مفهوم أمة واحدة ودولة واحدة، ونظامين وحكومتين، هو الطريق الوحيد لتحقيق إعادة التوحيد على أساس مبدأ ألا يغزو جانب الجانب الآخر ولا يغزى جانب من قبل الجانب الآخر. وهذا هو المبدأ الأساسي لإعادة التوحيد الذي يتفق مع الواقع الراهن في شبه الجزيرة الكورية.

إن العقبتين الكبيرتين أمام التبادلات الانسانية والحوار والاتصالات بين الشمال والجنوب هما "قانون الأمن الوطني" المزعوم لكوريا الجنوبية، الذي يعرف أبناء الوطن الواحد بأنهم أعداء؛ والحائط الأسمنتي، رمز الانقسام والمواجهة. إن جميع الحواجز القانونية والمادية يجب أن تزال في وقت قريب إذا ما كان لنا أن نحقق أهداف وجودنا الخاصة بحرية السفر والاتصالات والتعاون والتبادل بين الشمال والجنوب، وإذا ما كان لنا أن نحقق الوحدة الوطنية. وهذا ليس

للولايات المتحدة بأن يبدأ البلدان التفاوض بشأن ترتيبات للتوصل إلى سلم دائم يحل محل نظام الهدنة الذي تخطاه الزمن. وفي أعقاب ذلك اتخذنا الخطوة العملية المتمثلة بفتح مكتب تمثيلي لجيش الشعب الكوري في بانمونجوم كهيئة للتفاوضية الجديدة. وفي آب/أغسطس الماضي من هذا العام، أعلنت الحكومة الصينية عن قرارها بسحب وفد المتطوعين الشعبيين الصينيين في لجنة الهدنة العسكرية، نظرا للحاجة الماسة إلى إحلال ترتيبات السلم الجديدة محل اتفاق الهدنة الكوري، ونظرا لحالة العجز الحالية التي تعاني منها لجنة الهدنة العسكرية.

واتخذت هذه التدابير بوصفها خطوات ابتكارية تتسم بحسن النية تستهدف تحقيق طفرة في إنشاء ترتيبات أمنية جديدة في شبه الجزيرة الكورية، مع مراعاة الممارسات الدولية المعترف بها والتي أنهت بعض البلدان من خلالها أعمالها القتالية بعد الحرب العالمية الثانية وأعلنت عن إنشاء علاقات سلمية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مازالت من الناحية القانونية في حالة حرب مع الأمم المتحدة، وهي عضو له مكانته فيها. وإن ذلك بسبب وقف إطلاق النار الذي بقي كل هذه المدة. فالجمعية العامة فـي دورتها الثلاثين، المعقودة في ١٩٧٥، اعتمدت القرار ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠)، حيث دعت فيه إلى تفكيك قيادة الأمم المتحدة واستبدال اتفاق الهدنة باتفاق السلم، لكن ذلك القرار لم ينفذ بعد. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي الاهتمام المناسب لاقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرامي إلى إنشاء ترتيبات جديدة للسلم وأن تفي بالتزاماتها بحسن نية في هذا المضمار، بمعنى التعويض عن ماضيها البغيض إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي هي دولة عضوة في الأمم المتحدة، وأن تنفذ قرارها.

وثمة عنصر آخر بالغ الأهمية في تنفيس التوترات وإرساء السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية يتمثل في إيجاد حل أساسي للمسألة النووية. فالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة سياسية وعسكرية ينبغي حلها على أساس ثنائي بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة نظرا لأصلها وطبيعتها ومضمونها. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما فتئت تؤكد على موقفها الثابت بأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ينبغي حلها

في نيسان/أبريل من هذا العام، تقدمت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باقتراح مفصل

الصعوبات والتعقيدات والعقبات أمام حل المسألة، بدلا من المساعدة في حلها بأية طريقة من الطرق.

وقبل أن تبدأ سلطات كوريا الجنوبية الحديث عن "المسألة النووية"، ينبغي لها أن تمتنع عن وضع العقبات أمام التقدم في المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وأن تمتنع عن تشجيع المواجهة بين الشمال والجنوب وعن العمل على زيادة تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة شرعنا الآن بالسير على طريق الحوار والمفاوضات وهما تتحركان نحو تنفيذ اتفاقاتهما بشأن الأهداف النهائية لحل المسألة النووية وغيرها من المسائل الأخرى المتعلقة بطريقة سلمية. ويرحب العالم بهذه العملية ويتطلع إلى نتائجها المرضية. إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل بذل جميع جهودها المخلصة لحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والتوصل إلى جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية. وأود أن انتهز هذه الفرصة للتعبير عن عميق شكرنا لرؤساء الدول والحكومات والشعوب على دعمهم وتشجيعهم الموقف المبدئي والجهود المخلصة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحل المسألة النووية.

إن البشرية تواجه الآن مهمة مشتركة وهي بناء عالم جديد وحر ومسالم، يكون خاليا من الهيمنة والاضطهاد. وبغية بناء العالم الجديد الذي تتوق لرؤيته البشرية، يجب علينا أن نستأهل نهائيا موارد حربة الحرب الباردة المخزيّة وتحقيق الديمقراطية في المجتمع الدولي بما يمكن جميع البلدان والأمم من ممارسة حقوقها السيادية على أساس متساو في المحافل الدولية.

وأهم عنصر في هذا المجال هو ممارسة الديمقراطية في الأمم المتحدة، من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هناك بطبيعة الحال بلدان كبيرة وبلدان صغيرة، وهناك أيضا دول أعضاء قديمة ودول أعضاء جديدة. مع ذلك، لا يمكن أن تكون هناك بلدان ذات أقدمية أكبر أو أقدمية أقل، ولا يمكن أن تكون هناك بلدان مهيمنة وبلدان مهيم عليها. إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء على قدم المساواة

من خلال الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وبفضل الجهود المخلصة والصبورة من جانب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عقدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة عدة جولات من المحادثات الثنائية أدت إلى إصدار الإعلان المتفق عليه مؤخرا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وكلاهما يعملان الآن من أجل تنفيذه. وهذا يبين أنه إذا عملت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة معا لحل المسألة في مناخ من الثقة بينهما وعلى أساس مبدأ النزاهة والمساواة، فإنهما ستحققان نتائج جيدة ومثمرة.

ومن أجل التدليل على شفافية أنشطتنا النووية، فقد اتخذنا قرارا جسورا باستبدال نظام المفاعلات العاملة بالمهدئات الغرافيتية بنظام المفاعلات العاملة بالماء الخفيف وذلك على حساب التضحية بصناعتنا النووية المستقلة. غير أن بعض القوى التي لا يسعدها التوصل إلى حل محتمل للمسألة النووية، مازالت تلجأ إلى ممارسة الضغط والتهديد ضدنا، بينما تتاجر بما يسمى بحجج التفتيش الخاص التي تشكل استفزازا كبيرا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتترك أثرا سلبيا على المحادثات بينها وبين الولايات المتحدة. وهذه ليست سوى محاولة من جانب هذه القوى لتخريب المحادثات بأية وسيلة ممكنة كلما وصلت هذه المحادثات إلى مرحلة جديدة، ودفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة التوتر الشديد.

إن الشعب الكوري يعتز باستقلاله إيماء اعتزاز، فالاستقلال يعني الحياة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن يفلح معنا أبدا أي تهديد أو ابتزاز أو ضغط أو جزاءات. وشعبي لن يستجدي السلم على حساب كرامتنا وسيادتنا الوطنية لمجرد خوفه من الحرب، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تباع أبدا مصالحها العليا تحت وطأة الضغط.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة ينبغي حلها من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وليس لأي طرف آخر الحق في التدخل في هذه العملية الثنائية. وأي تدخل من جانب أي طرف آخر في المحادثات سيزيد من

ونزع السلاح - وخاصة نزع السلاح النووي - مهمة أخرى ينبغي أن نأخذ على عاتقنا القيام بها على وجه السرعة. إن الناس في جميع أنحاء الأرض طالما تاقوا إلى العيش في عالم سلمي خال من الأسلحة النووية، وما فتئوا ينادون بالقضاء الكامل على تلك الأسلحة. ولكن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا ترغب في التخلي التام عن ترساناتها النووية، حتى في الحقبـة الحالية، حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ولا تزال تسعى إلى إدامة احتكارها للأسلحة النووية والتبرير القانوني لاستمرار حيازتها لتلك الأسلحة. إن هذا التفكير بال، ليس من شأنه سوى تشجيع سباق التسليح النووي وإعاقة التقدم في المناقشات الهادفة بشأن نزع السلاح العام.

إن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر يثير اهتمام وقلق العالم أجمع في الوقت الحالي. والمعاهدة الحالية تحدد حقوق والتزامات الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية بالترتيب على أساس غير متكافئ. وحتى تكون هذه المعاهدة عادلة ينبغي أن تتضمن ضمانات أمن سلبية غير مشروطة تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وأن تتضمن التزام كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية؛ وأن تتضمن نصاً على الحظر التام على استخدام هذه الأسلحة؛ وأن تتضمن جدولاً زمنياً للقضاء التام على الأسلحة النووية. تلك هي الخطوات الأولى من أجل أن يصبح وجود الأسلحة النووية على كوكبنا أمراً ليس له معنى.

نحن نشهد اضطراب السلم والأمن في بعض مناطق العالم. ويعاني عدد ليس بالقليل من البلدان من كوارث شديدة. والواقع أنه من المحزن أن نرى أن السيادة الوطنية تداس بالأقدام وأن صراعات إقليمية وصراعات دينية وعرقية لا تزال مستمرة ويجري تصعيدها إلى حروب. وفي رأينا أن هذه المنازعات بين البلدان والأمم ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات السلمية بين الأطراف المعنية، لصالح تلك الأطراف ولصالح السلم العالمي.

والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر هام يتصل اتصالاً مباشراً بالسلم والأمن الدوليين. ومن المعروف عموماً أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أعيقت

في الأمم المتحدة، وجميعهم يساهمون معا في تحقيق السلم والأمن العالميين.

وليس ثمة مجال لأن تتمتع دول أعضاء معينة بمواقع مميزة داخل الأمم المتحدة. فبعض القوى مازالت تحاول في المحافل الدولية أن تدوس على العدالة الدولية ومبدأ عدم التحيز. إنها تحاول علانية تطبيق معايير مزدوجة في التعامل مع المسألة النووية، وحقوق الإنسان والإرهاب وعدد من المسائل الأخرى. وتمارس ضغوطاً غير معقولة على البلدان التي تعتبرها مسيئة إليها. وتقوم بتشويه سمعتها وتتهمها باتهامات زائفة فيما يتعلق بـ "التهديد النووي" وانتهاكات حقوق الإنسان و "الدول الإرهابية"، بينما تتغاضى عن الأعمال الظالمة التي ترتكبها البلدان التي تراها مطيعة لتوجيهاتها. وهذه الظواهر مازالت مستمرة دون نقصان.

وهذا مؤشر واضح على استمرار وجود مفاهيم بالية وعقلية حقبة الحرب الباردة، عندما كان يسمح للأعمال التي ترتكبها الذراع القوية والسلوك المتعسف لحفنة من الدول بأن تمر دون التصدي لها. ومثل هذا السلوك والأعمال الظالمة وغير المعقولة ينبغي ألا يكون لها مكان في العلاقات الدولية.

إن إعادة هيكلة الأمم المتحدة عملية هامة من أجل التصدي على نحو نشط للواقع المتغير والتحديات الجديدة. إن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى تشكل أغلبية في عضوية الأمم المتحدة. وبغية ضمان تمثيل منصف ومناسب لمطالبها ومصالحها عند تسوية المسائل الدولية الكبرى، فإن هناك من الأسباب ما يكفي لكي تصبح البلدان النامية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ونعتقد أنه يتوجب رغم وجود ضرورة لتوسيع عضوية مجلس الأمن، ألا يمنح مقعد العضو الدائم لأي بلد لم يقدّم حتى الآن بتنظيف سجل أعمال ماضيه كدولة مهزومة في الحرب العالمية الثانية. فاليابان تسعى الآن للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن. يجب عليها أولاً أن تتقدم باعتذار تام ولا لبس فيه، وأن تقدم تعويضات عما ارتكبه من عدوان ومن جرائم حرب في الماضي. وهذا سيكون التصرف السليم لليابان.

ونحن نؤيد كفاح الشعب العربي من أجل إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ومشاكل الشرق الأوسط الأخرى، ونؤيد جهود ليبيا من أجل كفالة حل سلمي لازمة لوكربي عن طريق الحوار والمفاوضات، كما نؤيد اقتراح الجامعة العربية في هذا الصدد.

ويسرنا إقامة حكومة ديمقراطية متعددة الأعراق في جنوب افريقيا بعد القضاء على الحكم العنصري، ونؤيد الشعوب الافريقية في كفاحها من أجل تحقيق التنمية المستقلة في بلدانها على الرغم من الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها.

ونعرب عن تضامننا القوي مع القضية العادلة للشعب الكوبي، الذي يدافع دفاعا مصمما عن سيادة بلده ومكاسبه الاشتراكية، كما نعرب عن تضامننا القوي مع كفاح شعوب امريكا اللاتينية من أجل تحقيق السلم والرخاء في بلدانها.

وإن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والشعب الكوري سيواصلان تقديم دعمهما الكامل وتضامنهما القوي لجميع شعوب العالم في كفاحها من أجل رفض جميع أشكال السيطرة والاضلاع وبناء مجتمع جديد والنهوض بالمصلحة المشتركة للبشرية.

إن التكافل والسلم والصدقة حجر زاوية دائم في السياسة الخارجية لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومفهوم التكافل والسلم والصدقة، باعتباره حجر زاوية سياستنا الخارجية، كان قد وضعه قائدنا المبجل الرفيق كيم ايل سونغ خلال حياته، وهو يعبر عن الرغبة والطموح الجماعيين لشعبنا ولشعوب العالم أجمع من أجل بناء عالم جديد مستقل سلمي وودي. وهذا هو المبدأ الذي تسترشد به دائما حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فلي أنشطتها الخارجية.

وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل مشاركة شعوب العالم في سعيها من أجل تحقيق الاستقلال، وستعزز روابط الصداقة والتعاون وستأخذ على عاتقها بحسن نية التزاماتها لصالح المصلحة المشتركة للبشرية ألا وهي تأمين السلم والأمن العالميين وبناء عالم جديد مستقل ومزدهر.

بشكل كبير وأن الظاهرة العالمية لازدياد الأثرياء ثراء والفقراء فقرا بدأت تصبح أكثر حدة. ومن الضروري إقامة نظام اقتصادي دولي منصف وعادل لإنقاذ شعوب البلدان النامية من المجاعة والمرض والكوارث ولتضييق الفجوة الآخذة بالازدياد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

والأمم المتحدة ينبغي أن تولي الأولوية لتنمية البلدان النامية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونأمل أن تقدم "خطة التنمية" المقترحة من جانب الأمين العام إسهاما كبيرا للتنمية الاقتصادية لتلك البلدان.

وإن مؤتمرات قمة البلدان غير المنحازة والمؤتمرات العالمية الأخرى قد أكدت على الحاجة الى إقامة نظام دولي جديد ومنصف وقد اتخذت قرارات تدعو الى اتخاذ تدابير عملية تحقيقا لهذا الغرض. وبلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية تبذل جهدا شاقا من أجل تحقيق التعاون بين الجنوب - الجنوب وإقامة نظام اقتصادي بين الجنوب - الجنوب، بدءا بمجالات الغذاء والزراعة والتعليم والصحة وبمجالات ذات أولوية في الحملة الرامية الى التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخلص من الفقر الاقتصادي.

والبلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب لهذا الأمر. وينبغي أن تتحرك لاستئناف الحوار مع البلدان النامية والمشاركة في إنشاء نظام اقتصادي دولي منصف، وينبغي أن تتخلى عن أية أعمال يكون من شأنها إعاقاة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية.

إن الناس في بلدان عديدة منخراطون حاليا في كفاح مرير من أجل رفض جميع أشكال السيطرة والتدخل الأجنبيين، والدفاع عن الاستقلال الوطني والسيادة وتحقيق الاستقرار والرخاء الوطنيين.

ونحن نعبر عن تضامننا مع الشعب الكمبودي، وقضيته هي تشجيع المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية وإصلاح البلاد بعد أن خرجت من الحرب. ونؤيد تأييدا كاملا شعوب الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرقي آسيا في جهودها من أجل تأمين السلم في بلدانها وتأمين الرخاء المشترك، كما نؤيد تأييدا تاما سائر الشعوب الآسيوية في جهودها من أجل بناء آسيا جديدة مستقلة ومزدهرة.

الدوليين ما زالت قائمة وآخذة في التكاثر؛ بعضها من بقايا الحرب الباردة وبعضها الآخر نتيجة فشل المجتمع الدولي فـسي تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسلم والأمن الدوليين. وتتضمن العوامل المساهمة الأخرى الطموح الشخصي المفرط والتعصب العرقي والقومي والديني وروح المغامرة السياسية.

وبفضل نهاية الحرب الباردة، تغير المسرح السياسي في أوروبا وأثر تأثيرا إيجابيا، ولو كان ذلك بنجاح جزئي فحسب، على كمبوديا وموزامبيق وعلى الشرق الأوسط، وهو أهم ما فـسي الأمر. ويبدو أن المشكلة الأنغولية توشك على الحل. فبعد طول انتظار بدأت منظمة يونيتا بالافتتاح بأن المجتمع الدولي يمتت التزامها بالروح العدائية العسكرية ويقدر النضج السياسي وروح التوفيق لدى حكومة أنغولا. ومع أن بعض صراعات حقبة الحرب الباردة مثل قبرص وكوريا وأفغانستان ما زالت تثبت صعوبتها على الحل، فيجب على المرء أن يستمد العزاء من أن الكوريتين قد اتفقتا على إعادة توحيد شطري بلادهما وأن جنوب إفريقيا، بعد عقود من الصراع والقلق أصبحت الآن بلدا لا عنصريا وديمقراطيا. ونفتم هذه الفرصة للترحيب بوفدها بيننا. إن مساهمة الأمم المتحدة في حل هذه الصراعات هائلة، ولكن يجب على المرء أن يعترف أيضا أنه ما كان يمكن إحراز التقدم لولا الحنكة السياسية المثلى للقادة المعنيين بحلها.

إن انتهاء الحرب الباردة مقترنا بقيود بناء الأمم، تمخض عن مخاطر جديدة على السلم في أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق، وفي يوغوسلافيا وفي إفريقيا. وقد سمعنا عن أهوال في البوسنة وليبيريا ورواندا والصومال. ويبدو أنه ليس هناك إمكانية مباشرة لحل بعض هذه المشاكل. فالأيدي تكاد تنفض من الصومال وليبيريا كما هو الحال بالبنسبة لأفغانستان. ويطلب على نحو متزايد من المنظمات الإقليمية والدول الصغيرة مثل غانا أن تتحمل عبء كفالة عالم سلمي، وهو عبء يتجاوز قدراتها بكثير. وفي هذه الحالات يعتمد النجاح إلى حد كبير على دعم أعضاء المجتمع الدولي الأكثر ثروة، إما عن طريق الأمم المتحدة أو على أساس ثنائي مباشر.

وفي ليبيريا، تنوء غانا وبعض البلدان الأخرى الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) تحت عبء مساعدة أبناء ليبيريا على

ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيعمل بإخلاص مع سائر الوفود من أجل تحقيق النجاح في مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية غانا، السيد عبيد السموح.

السيد السموح (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد غانا يشرفني ويسعدني أن أنقل إليكم، سيدي، تهانينا بمناسبة انتخابكم بالتزكية رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. إن انتخابكم شرف ليس لكم شخصا فحسب، بل لبلدكم، كوت ديفوار، التي تشاطرها غانا مصيرا مشتركا وتمتع معها لحسن الحظ بعلاقات ودية مخلص وممتازة جدا. ولا شك أنكم كفء للقيام بهذه المهمة، نظرا لخلقكم الكريم وسجلكم الرفيع في خدمة حكومتكم وبلدكم والمجتمع الدولي.

اسمحوا لي أيضا أن أسجل رسميا تقديرنا للقيادة الفعالة التي وفرها لهذه المنظمة سلفكم في الرئاسة، صاحب السعادة السيد صمويل إنسانالي ممثل غانا. إن قدرته على إدارة أعمال الجمعية العامة خلال المناقشة الصعبة بشأن إعادة هيكلة المنظمة وإعادة تنشيطها - وخاصة تلك المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن - والمهارة التي دلل عليها خلال الاجتماعات العالمية بشأن الخطة المقترحة "خطة للتنمية" علامتان بارزتان لا تمنحيان لقيادته.

وما برح الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، ينهض بمهمته المتسمة بالتحدي والحساسية البالغين بوصفه الرئيس التنفيذي للمنظمة. وإن قدراته ومهاراته كمفكر وإداري ودبلوماسي مرموق ما فتئت زخرا للمنظمة. ولا بد من التنويه بتفاني موظفيه والتزامهم.

إن الأمم المتحدة في اضطلاعها بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في النهوض بالسلم والأمن الدوليين أحرزت نجاحات وأصبحت بإحباطات. لقد كان استغلال الضعف المتأصل في الميثاق، والافتقار إلى حسن النية، والجشع والسعي إلى السيطرة، سمة حقبة الحرب الباردة التي يبدو لحسن الحظ أنها أوشكت على الانتهاء. ولكن الصراعات التي تهدد السلم والأمن

بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يلزم إدراجها في السياق العام للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ليس من قبيل المصادفة أن تتكاثر الصراعات في العالم النامي وفي المناطق المتخلفة اقتصاديا من أوروبا. ففي جذور جميع هذه الصراعات والأخطار على السلم والأمن يكمن الحرمان الاقتصادي والفقر المدقع. وليس من الضروري إعادة سرد الإحصاءات المروعة عن أوضاع الفقر. كارتفاع معدلات الوفيات وسوء التغذية وعدم كفاية المرافق الصحية والجهل والإسكان الرديء. هذه الأوضاع يزيد من تعقيد نظام للتجارة الدولية مجحف بشكل خطير بما يقترن به من مشاكل، بما فيها عبء المديونية. كما أن عدم تكافؤ الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا والموارد زاد من حدة أوجه التباين الاجتماعية - الاقتصادية غير المقبولة داخل الدول وفيما بينها على حد سواء.

إن مسألة الدين الخارجي تحتل الصدارة في آثارها التي تحد من النمو الاقتصادي في أفريقيا. فالأكثريّة الساحقة من بلدان الدخل الأدنى التي تبلغ ديونها ١,٣ تريليون دولار أمريكي تقع في أفريقيا جنوب الصحراء. وأفريقيا جنوب الصحراء وحدها تنوء بعبء خدمة دين يناهز ٢٠٠ بليون دولار أمريكي يمثل ١٠ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المعنية الـ ٤٣. وليس من قبيل الصدفة أن أفريقيا تستضيف عددا لا بأس به من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن نطاق دين أفريقيا والأثر الذي أحدثه على اقتصاداتنا يقتضيان عملا من المجتمع الدولي. والاتفاق الدولي الذي تجسد في جدول أعمال تنمية أفريقيا الجديد الذي يتضمن استراتيجية لإعادة إطلاق الاقتصادات الأفريقية على سبيل النمو والانتعاش، لم يحدث أثرا يذكر بعد عام من اعتماده. ولم ينهض المجتمع الدولي بعد بالتزاماته بمقتضى الاتفاق الدولي. ولم يتم تحقيق اتفاق على طرائق إقامة صندوق للتنوع في أفريقيا على النحو الذي دعت إليه مختلف الدراسات التي أجرتها هيئات الأمم المتحدة المعروفة تماما. وهذا أمر مؤسف.

لقد كان اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إنجازا تاريخيا لا شك فيه. فهو يبشر بفتح إمكانيات رفع القيود التجارية والنمو

المحافظة على وطنهم. وفي رواندا تركت غانا وكندا وحدهما في خضم المعركة تصديان لحالة مروعة دون دعم مادي واف. وحتى بعد أن تحرك المجتمع الدولي بدافع الخجل، لم يكن الدعم السوقي سريعا أو كافيا.

تفخر غانا بدورها في حفظ السلام. فمن أزمة الكونغو في أوائل الستينات وحتى الآن، أبدت غانا الإرادة والاستعداد لنجدة الدول التي تمر في محن. ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بمسؤولياتنا إذا أمكن توفير الدعم المادي الكافي من المجتمع الدولي، لا سيما من أعضائه الأغنياء. وبالنظر إلى عدم استعداد العديد من الدول للتورط في صراعات بعيدة عن سواحلها ولا تتجلى لناخبها مصلحة وطنية فيها، يتمثل خيار المجتمع الدولي في دعم بلدان مثل غانا والمنظمات الإقليمية مثل "إكواس" ومنظمة الوحدة الأفريقية للزود عن المثل العليا للأمم المتحدة.

مع تبوء الرئيس رولنغ رئاسة "إكواس" تواجه غانا مباشرة المطامع والتناحرات والأحقاد والمفاهيم الخاطئة والافتقار إلى الهدف المشترك حتى ضمن "إكواس" وسوء التفسير الذي جعل حل هذه المشاكل عصيا. ولا بد من أن نشيد بأسلافنا الذين ترأسوا "إكواس" وتعين عليهم التصدي للمشكلة. وقد جمعنا مؤخرا الفئات المتحاربة في أكوسومبو للنهوض قدما بعملية السلام. وقد أحطنا علما بالمفاهيم الخاطئة ومحاولات تقويض هذا الجهد الأخير. بيد أنه مع توفر المثابرة والصبر والحزم والشفافية نأمل أن نحرز تقدما هاما في السنة المقبلة. وما نطلبه من أبناء ليبيريا هو الإخلاص وروح التفوق. وفيما يتصل بالمجتمع الدولي، سنقدر الدعم المعنوي والمادي والدبلوماسي وفهم تعقيدات المشكلة.

إن جدول الأعمال الدولي يغص بعمليات حفظ السلام إلى حد يبدو فيه أننا فقدنا قدرتنا على التركيز على عملية نزع السلاح التي لم تنته بعد. فانتشار الصراعات يولد انعدام الأمن ويعقد مشكلة نزع السلاح. ولكن يجب حسم المشكلتين في آن واحد. ولا بد من التعديل بعملية إزالة الأسلحة النووية لجعل تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اقتراحا مغريا للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية. إن الجهود الثنائية الرامية إلى نزع السلاح، كتلك التي تبذل حاليا

نحارب الميول الاستعمارية الجديدة المتمثلة في الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا وفرض جزاءات مشكوك في مبرراتها على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. فلا يوجد في القانون الدولي أساس لهذه الإجراءات التي تتسبب في بؤس الناس العاديين في هذين البلدين، وتقييد من التفاعل بين الأمم. وقد قدمت اقتراحات معقولة لوضع حد لهذه المشاكل، ونأمل أن تحظى بالقبول العام.

إن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بحاجة الى عملية إعادة تشكيل بغية التقليل من ضعف الأمم الصغيرة أمام ضغوط الدول الكبرى، ولكي تكون معبرة عن دورها المتزايد - وبالذات في مجال حفظ السلم، وعن حقائق القوة في وقتنا هذا، وقد استدعى دور الأمم المتحدة المتزايد في حفظ السلم إنشاء آلية داخل الأمانة العامة لتحسين كفاءتها. واستجابة للاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام "خطة للسلام"، اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن عددا من التدابير والمقررات من شأنها أن تعزز قدرة المنظمة على صون السلم والأمن الدوليين. مع ذلك، لا تزال هناك حاجة للقيام بعمل كثير. ونأمل أن تكون الأمم المتحدة، بحلول عيدها الخمسين، قد أصلحت وأعيد تنشيطها على النحو الكافي، لتكون أهلا للاحترام والتعاون العالميين.

وعلى كل، فإن الموارد - المالية وغيرها - هي التي ستقرر، ففي التحليل النهائي فعالية المنظمة. والحالة المالية للمنظمة ما زالت مصدرا للقلق. وينبغي لأعضائها أن يضاعفوا جهودهم لضمان قدرتها المالية على الوفاء بديونها، حتى يتمكن الأمين العام من التنفيذ الفعال لولايات الهيئات التشريعية.

والأعضاء، من جهتهم، يتوقعون الحكمة والانضباط في استخدام الموارد المتاحة للمنظمة. وينبغي أن يسهم دمج آليات الاشراف الداخلي في مكتب خدمات الاشراف الداخلي، الى جانب الآليات الحالية للاشراف الخارجي، في الاقلال من التبذير وكفاءة المساءلة.

وتؤكد غانا مجددا ايمانها بوحدة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وتود أن تشدد على الحاجة لأن تعالج المنظمة القضايا الانمائية العالمية بنفس النشاط الذي عالجته به قضايا السلم والأمن العالميين. وتتوقع غانا،

الطويل الأجل. ولكن من الصحيح بالمثل، ومما هو أكثر أهمية، أن نلاحظ بأن التجارة ليست ممكنة إلا بعد الإنتاج وأن عوامل عديدة تحد من قدرة وإمكانات البلدان النامية، لا سيما في افريقيا، على الاستفادة من الترتيبات الدولية كتلك المبرمة في إطار جولة أوروغواي.

وبسبب اقتناعنا بضرورة أن يتصدى المجتمع الدولي بجدية للعوامل الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة وراء التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان، فإن حكومة غانا تؤيد بشدة عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بالدانمرك في الفترة من ٦ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. غير أن تلك القمة يجب أن لا تستغل لمحاولة فرض مجموعة من القيم الاجتماعية على المجتمع الدولي، ولا للذف في الممارسات الثقافية لأية مجموعة من الناس. بل ينبغي أن تكون مناسبة للنهوض بالتضام المتبادل على تمهيد الطريق لاعتماد ميثاق للرقى الاجتماعي.

كما أن غانا تعلق أهمية كبرى على المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، المزمع عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، باعتباره جزءا من عملية تعزيز السلم والأمن. ذلك أننا ندرك العلاقة المتبادلة المتجلية بصورة متزايدة بين النهوض بالمرأة والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. ونأمل أن يساهم المؤتمر في التعجيل بإزالة العقبات أمام مشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة، وتمكينها من القيام بدور نشط في عملية إعادة الهيكلة العالمية للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

إن تزايد مسؤوليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم، واتساع نطاق المنظمة، وزوال الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى، كل هذا أبرز الحاجة الى إعادة تشكيل المنظمة. وفي هذه الممارسة علينا أن نبقى أحرار نصب أعيننا. يجب ألا نقوض صحة المبادئ الأساسية للمنظمة - مثل المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وحتى انشغالنا الحالي بالديمقراطية وحقوق الانسان ينبغي ألا يسمح له بالانتقاص من هذه المبادئ على نحو يتجاوز ما تقتضيه الضرورة المطلقة. ويجب أن نتجنب السماح بأن يتحول مجلس الأمن الى أداة لأهداف السياسة الخارجية لدول معينة. وعلينا أن

والكاميرون، التي كانت في طليعة الكفاح ضد آفة الفصل العنصري، ترحب رسمياً، مرة أخرى، بعودة جنوب أفريقيا إلى أسرة الأمم. والفضل في هذه العودة الميمونة يرجع إلى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وقوى التقدم في العالم وتضافر جهودها. لكنه يرجع أساساً إلى شعب جنوب أفريقيا وإلى القادة أنفسهم، ولا سيما نيلسون مانديلا وفردريك دي كليرك، الذين تميزوا طوال الوقت بسعة أفقهم وشجاعتهم وتصميمهم.

وكتريدي لأصدقاء العهد الجديد الذي بدأ من بريتوريا، تم التوصل توالى مرحلة هامة في المسيرة الطويلة المؤدية إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين من ناحية، وبين إسرائيل وجيرانها العرب من ناحية أخرى.

إن تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا، وفقاً للاتفاقات المبرمة، والتقدم الكبير المحرز في المفاوضات بين الدولة اليهودية والأردن، خطوتان هامتان نحو التسوية العادلة والدائمة لقضية الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وواجبنا هو أن نشجع هذا التطور الواعد، وإن كان هشاً حتى الآن، وأن نولي ما يستحق من اهتمام وعزيمة.

والتسوية القضائية للصراع بين تشاد وليبيا على قطاع أوزو التي تحققت أخيراً في أعقاب مفاوضات مطولة تستحق الترحيب مع الارتياح ولا سيما لأنها تشكل نموذجاً للآخرين لكي يتبعونه.

إن عرض مسألة النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون حول أراضي منطقة باكاسي على منظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، وعلى مجلس الأمن، الذي يعتبر مسؤولاً عن صيانة السلم والأمن الدوليين، وعلى محكمة العدل الدولية، التي تختص بالتسوية السلمية والقضائية للصراعات، لدليل على نية الكاميرون بأن تتحلّى بالكامل بفضائل الدبلوماسية الوقائية.

ومن الحقائق الثابتة أن الدبلوماسية الوقائية مثل اتفاقات عدم العدوان واتفاقات المساعدة المتبادلة، تعتبر ابتكاراً مفيداً وهي قد تؤدي حقا إلى منع الصراعات الجديدة والمعاناة، بل وإلى عكس

ويحدوها الأمل، أن تؤذن هذه الدورة التاسعة والأربعون ببداية نهضة الأمم المتحدة المتأهبة لأن تثبت، فعلاً لا قولاً، تصميمها على صون السلم والنهوض بالرخاء، على أساس العدل والقانون واحترام كرامة الإنسان الفرد وقيمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الكاميرون، معالي السيد فرديناند ليوبولد أويونو.

السيد أويونو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، علاوة على التحيات التقليدية، يتوجه اليكم وفد الكاميرون بأحر وأخلص التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية، بوصفكم دبلوماسياً محنكاً، وممثلاً قديراً لكوت ديفوار البلد الصديق لبلدنا، والذي نتشرف بعلاقات التعاون الأخوية العريقة التي تربطنا به. وباسم وفد الكاميرون أتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بواجباتكم الهامة.

ولسلفكم، السفير إنسانالي ممثل غيانا، الذي عبر وأفصح بنجاح عن شواغلنا أثناء رئاسته للدورة الثامنة والأربعين، نود أن نتوجه بأعمق آيات التقدير.

أما أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، فما فتى منذ انتخابه يضع كل شجاعته وطاقته وعزمته في خدمة منظمنا تعزيزاً للسلم والعدل والتقدم في مناخ متزايد الصعوبة. وتود الكاميرون، مرة أخرى، أن تؤكد له تأييدها القوي والثابت.

على الرغم من الشكوك والتقلبات والأزمات التي نشهدها في البيئة الدولية المتطورة، وقعت عدة أحداث كبرى، منذ الدورة الأخيرة، تبعث على الارتياح والأمل.

فبزوغ جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية تحت قيادة الرئيس نيلسون مانديلا، قرع ناقوس نهاية عهد الفصل العنصري الذي أصبح الآن في ذمة الماضي، بينما أذن ببداية عهد جديد في قارتنا. وجنوب أفريقيا بوسعها أن تشرع الآن على طريق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بقوة متزايدة.

حسن الجوار القائمة على الثقة والخالية من أي تهديد باستخدام القوة.

ورغم أن هذه الآلية حققت في البداية بعض النتائج الممتازة، فإنها، شأنها شأن اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا التي أنشأها أمين عام الأمم المتحدة في سياق الدبلوماسية الوقائية، بحاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي.

إن هذه المبادرات الإقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة ونزع السلاح التدريجي ينبغي تشجيعها، على الصعيد العالمي، من أجل تحقيق أهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بنزع السلاح والسلام والأمن.

ومن ثم، نرحب بالتقيد الظاهر بالوقف المؤقت للتجارب النووية، بالإضافة إلى التقدم المحرز في المفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن برنامج كوريا الشمالية النووي. وإننا نشجع البلدين على إيجاد حل سلمي لذلك النزاع.

وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة حظر شامل على التجارب النووية، تضم الكامبيرون صوتها إلى صوت حركة عدم الانحياز في الإعراب عن الأمل في أن توقع هذه المعاهدة قبل مؤتمر التعديل في عام ١٩٩٥.

وأخيراً، سواء كنا نتكلم عن الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل الأخرى، أو الأسلحة التقليدية، أو النفايات السامة، أو إزالة الألغام أو الألغام المضادة للأفراد، تود الكامبيرون أن ترى المجتمع الدولي أيضاً يعمل من أجل نزع سلاح عام وكامل.

إن الأمين العام، في تقريره المعنون "خطة للتنمية" لاحظ بحق أن السلام أساس للتنمية، وأن الاقتصاد محرك للتقدم، وأن البيئة أساس لاستدامة التنمية، وأن العدالة دعامة للمجتمع، وأن الديمقراطية أسلوب الحكم الصالح.

هذه الأفكار المبدئية تستحق اهتماماً بالغاً، لأن "خطة للتنمية" تعتبر متابعاً لـ "خطة للسلام" (A/47/277) فهي تؤكد، علاوة على ذلك، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق أساسي للبشر.

الاتجاه صوب المواجهة والحرب الذي يعتبر من سمات قارتنا.

ولهذا السبب، يجب أن تكون الدبلوماسية الوقائية أمراً يشجع عليه المجتمع الدولي ويؤيده. وبلدي بدوره، يود أن يشكر جميع الذين دعموا الدبلوماسية الوقائية فيما يتعلق بمسألة باكاسي. وينبغي تعزيز وسائل العمل وآلية الدبلوماسية المتاحة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

للأسف إن التطورات الايجابية في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط تتصادف مع استمرار بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم. فلا يزال السلم يتعرض للخطر في البوسنة والهرسك، وفي قبرص، وفي أفغانستان، بالإضافة إلى كمبوديا. بل إنه يتعرض إلى تهديد أكبر في قارتنا، وهذه حقيقة تؤكد أنها مأساة رواندا.

هذه فرصة لنجدد نداء عاجلاً إلى أشقائنا في ليبيريا، والصومال، ورواندا، وبوروندي، وأنغولا، وموزامبيق، بالإضافة إلى البلدان الأخرى التي تعاني من التوتر والصراع والحرب، لتسمو فوق خلافاتها العديدة ليتسنى لها بذل الجهود اللازمة لمواجهة تحديات السلم.

ويجبنا استمرار الصراعات وبؤر التوتر هذه بآثارها البالغة، على أن نبدأ وأن نتبع بحزم وبقوة أي إجراء يفضي إلى السلم والأمن وبناء الثقة، وتلك أمور لازمة في مكافحة الفقر والعوز.

وعلى سبيل المثال، يجب علينا داخل دولنا أن نعزز التسامح واحترام حقوق الآخرين ومشاركة الجميع في شؤون البلد والتوزيع العادل لثمار النمو.

وفي العلاقات فيما بين الدول ينبغي احترام استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون هذه الأمور عقبة في طريق التعاون المتبادل في حالة وقوع الكوارث الطبيعية والمآسي التي تتطلب تدخلاً إنسانياً.

إن إنشاء رؤساء الدول الأفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية للآلية التي أشرت إليها، وبدء دول وسط أفريقيا اتفاق عدم اعتداء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، من بين الجهود التي تعمل على تعزيز علاقات

العالمي، وبالتحديد أكثر بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في أفريقيا.

وإذا كان اختتام المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف في سياق جولة أوروغواي يتيح آفاقا إضافية لتنشيط للتجارة الدولية تنشيطا ديناميا، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ خطوات متوازية لعكس الاتجاه الواضح صوب تهميش أفريقيا وإفكارها وتلك الخطوات يمكن أن تنهض بها الآلية الجديدة المنشأة في مراكش.

إن عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة يقتضيان منا أن نولي نفس القدر من الأهمية للحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ولا بد أن يبقى الإنسان، سواء من حيث حقوق المرأة، أو الطفل، أو الشباب، أو المعوقين، أو المسنين، أو المجموعات الضعيفة الأخرى، جوهر تركيز اهتمامات المجتمع الدولي. وينبغي لنا أن نرحب بخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد مؤخرا في القاهرة، لأنها تراعي هذا المطلب. إن خطة العمل هذه لا تركز على الإنسانية باعتبارها كيانا مجردا، وإنما على أبناء البشر الذين تضرب جذورهم في التنوع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني، والتي يجب أن توضع جميعها في الاعتبار.

ولهذا السبب يقتضي أن يؤدي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن إلى التزامات محددة لتخفيف حدة الفقر، وتوفير فرص العمل المثمرة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، ولا سيما فيما بين أضعف قطاعات المجتمع.

ويجري التعبير عن نفس الشواغل في الأهمية التي نعلقها على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجينغ في عام ١٩٩٥.

ومن مصلحتنا جميعا أن نتبع إجراء جماعيا موحدا لمكافحة الآثار الضارة المترتبة على المخدرات، وانتشار وباء الإيدز، والكوارث الطبيعية، وعند الضرورة توحيد المساعدة الإنسانية الطارئة مع تدابير الانعاش وإعادة البناء في البلدان المتضررة.

وعلى صعيد آخر، فإن بدء سريان اتفاقية مونتيفغو باي - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار -

يضاف إلى ذلك أن المحادثات العالمية بشأن التنمية، التي جرت في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بمبادرة من السفير إنسانالي، وتحت رئاسته، والمداولات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ودورته الأخيرة بشأن "خطة للتنمية"، والإعلان الوزاري الذي أعقب الاحتفالات التذكارية بالذكرى الثلاثين لمجموعة ال ٧٧، والدورة المضمونية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تبين كلها أن التنمية ظاهرة معقدة تتطلب جهدا متواصلا من جانب الدول ومن المجتمع الدولي برمته.

ولهذا نأمل أن تقوم الجمعية العامة على أساس الأولويات التي حددت خلال هذه الاجتماعات، بالنظر في الإجراءات اللازمة لتناول هذه المسائل على أساس تقرير جديد يقدمه الأمين العام.

إن الحاجة الماسة لتنفيذ برنامج جديد للأمم المتحدة من أجل تنمية أفريقيا في التسعينات ينبغي التأكيد عليها. وقد أكد على حسن توقيت هذه الخطوة وأهميتها مرة أخرى المؤتمر الدولي المعني بتنمية أفريقيا المعقود في طوكيو. إن الاقتصاد الأفريقي، كما نعرف، يقوم أساسا على السلع الأساسية. وأن أية استراتيجية للتنمية المستدامة للقارة ينبغي بالتالي أن تأخذ في الاعتبار ضرورة التنوع. ونود أن نؤكد مرة أخرى النداء الذي وجهناه في السنة الماضية من نفس هذه المنصة لإنشاء صندوق لتنوع السلع الأساسية في أفريقيا.

وفي سياق آخر - وهذا أمر لا يمكن المغالاة في تكراره - يشكل الدين عقبة رئيسية أمام التنمية. لقد ازدادت ديون البلدان النامية زيادة مستمرة، مرتفعة من ١,٦٦٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢ إلى ١,٧٧٠ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣. وإننا نرحب بالجهود التي بذلت الآن لإلغاء أو إعادة جدولة ديون البلدان النامية. غير أن هناك قدرا كبيرا من الجهد ما زال ينبغي بذله وهو ما أكدته طبعة ١٩٩٤ من "تقرير التنمية الإنسانية".

ويعتبر الجفاف والتصحر موضوعا آخر يستحق اهتماما رئيسيا. وإننا نرحب بأن المفاوضات قد اختتمت بنجاح في حزيران/يونيه الماضي في باريس لوضع اتفاقية دولية بشأن الجفاف والتصحر، وهذه مسألة لا شك في أهميتها بالنسبة للنظام الإيكولوجي

وكل شعب من شعوب العالم خصوصا، في مصداقية التزام هذه المنظمة الدولية الأم بمبادئ وأهداف ميثاقها، وفي مقدمتها تحقيق الأمن والسلام القائمين على العدل والمساواة، متمنين عليه مواصلة دوره بنفس الحماس والهمة العالية.

وبعد أن طالعنا التقرير السنوي المقدم إلينا جميعا، نستطيع القول بأنه دقيق وجامع يستحق عليه الأمين العام كل شكر وامتنان لقاء ما بذله في إعداداته من الجهد الجهد، وما تحمل من المشاق كي يأتي على هذه الصورة الرائعة، برغم ما لنا من ملاحظات على ما جاء فيه حول اليمن.

لقد تعرضت بلادنا، الجمهورية اليمنية، في فترة سابقة من هذا العام، كما تعلمون، لفتنة دامية بفعل مؤامرة خطيئة تولت قيادة تنفيذها حفنة من العناصر الخائنة المأجورة التي اختارت لنفسها أن تشذ عن إجماع المواطنين، وأن تتمرد على المؤسسات الشرعية، وأن تنقلب على الشرعية الدستورية، وأن تدوس على الدستور والقانون والنظام، بهدف وأد وحدة الوطن، وتمزيقه من جديد، وإجهاض تجربته الديمقراطية الناجحة القائمة على التعددية السياسية والحزبية.

وفي البداية أود أن أشير إلى أن بلادنا، اليمن، كانت، كما يشهد تاريخها، وحدة سياسية واحدة منذ الأزل، وعبر الزمن فيما عدا فترات قليلة متفاوتة في مددها تعرضت خلالها للتجزئة أو التشطير، تارة بسبب صراع الأطماع على السلطة، وتارة أخرى بسبب وقوعها كلها أو وقوع جزء منها تحت وطأة الاحتلال الأجنبي من دولة أو أكثر من دولة في أوقات متزامنة. غير أنها كانت لا تلبث أن تستعيد وحدتها على أيدي أبنائها المخلصين الذين ظلوا دوما وأبدا يعتبرون أنفسهم شعبا يمينا عربيا مسلما واحدا، ولم يفرطوا يوما من الأيام بانتمائهم الوطني الواحد.

وطيلة مراحل النضال في العقود السابقة من هذا القرن ضد الحكم الإمامي المستبد في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب، كانت وحدة اليمن أسمى أهداف شعبنا، وأعز أمانيه الوطنية، حتى حين قامت دولة أخرى في الجنوب عند استقلاله من المملكة المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، بعد قيام ثورة في الشمال يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، أطاحت

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم يعد تطورا مشجعا بشكل خاص يصادق على عالمية هذا الصك القانوني الهام. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى تشجيع استغلال البحار والمحيطات بما يعود بالفائدة علينا جميعا.

وإذ نقرب من العيد الخمسيني لتأسيس الأمم المتحدة، فإننا نأمل أن تتصدى منظماتنا لتحدي الإصلاح والتجديد. وسواء كان الأمر يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية، أو توسيع عضوية مجلس الأمن وتعزيزه، أو ترشيد الأنشطة والإجراءات، أو تعزيز القاعدة المالية للمنظمة، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى تكوين منظمة جديدة برؤيا وإلهام أبائها المؤسسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية اليمنية، سعادة السيد محمد سالم باسندوه.

السيد باسندوه (اليمن): السيد الرئيس، في مستهل حديثي أود أن تسمحوا لي بالانضمام إلى من سبقوني في الكلام أمامكم في إزاء أحمر التهاني القلبية، نيابة عن بلادي ووفدها المشارك معي، وأصالة عن نفسي، لكم شخصيا ولبلادكم الصديقة، معكم ومن خلالكم، لفوزكم برئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية التاسعة والأربعين. ويحدوني اليقين بأنكم سوف تقودون وتديرون أعمال ومداولات اجتماعات هذه الدورة بكفاءة واقتدار نظرا لما تملكون من المؤهلات العالية، والتجربة الطويلة، والحكمة، والدراية بدقائق مختلف القضايا والشؤون الدولية.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأوجه تحية شكر وتقدير إلى سلفكم السيد إنسانالي على ما قام به من دور كبير، وما تجشم من العناء خلال رئاسته للدورة السنوية الماضية.

كذلك يقتضي منا واجب الوفاء والإنصاف أن نعرب عن اعجابنا وتقديرنا العالي للجهود القيّمة والمضنية التي ما فتئ السيد الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي يبذلها، دون كلل ولا ملل، منذ إمساكه بزمام قيادة الأمم المتحدة في سبيل إعلاء شأنها، وتفعيل دورها، وحملها على الاضطلاع بكل مهامها على أكمل وجه، تعزيزا لثقة البشرية عموما،

وفي ٢٢ أيار/مايو سنة ١٩٩٠ تمت الوحدة سلمًا وطوعًا، وذلك في إطار دولة واحدة اسمها الجمهورية اليمنية على أساس ديمقراطي تعددي، على أن تجرى أول انتخابات نيابية عامة عند انتهاء الفترة الانتقالية التي تحددت مدتها بعامين ونصف العام، فيما تولت الحكم خلالها سلطة مشتركة من قيادتي ما كان يسمى من قبل بالشطرين.

لكن كلما كانت تمر الأيام والشهور، وكلما اقترب حلول الموعد الذي كان مقررا لإجراء الانتخابات النيابية العامة، كان مسؤولون كبار في السلطة من قيادة الحزب الاشتراكي - الشريك الآخر في الحكم آنذاك - يفتعلون مشاكل وأزمات من أجل تعطيل إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. وكان من نتائج ذلك أن تأجلت الانتخابات من شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٩٢ حتى ٢٧ نيسان/أبريل سنة ١٩٩٣.

وكانت بالفعل انتخابات حرة ونزيهة كما شهد على ذلك جميع من شاركوا في مراقبتها ومتابعة سيرها وإجراءاتها منذ البداية وحتى النهاية، سواء من ممثلي الدول أو المؤسسات والمعاهد التي تهتم بالديمقراطية، وبال دفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، أو من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء العربية والأجنبية - حتى أن صحيفة "نيويورك تايمز" في افتتاحية أحد أعدادها الصادرة في الأيام التي أعقبت إجراء تلك الانتخابات، اعتبرت:

"ثورة حقيقية في الطرف الجنوبي
النائي من شبه الجزيرة العربية".

وبالرغم من أن نتائج تلك الانتخابات كانت تعطي المؤتمر الشعبي العام الذي يقوده فخامة الرئيس على عبد الله صالح، رئيس مجلس الرئاسة حينذاك، الحق في التفرد بتشكيل الحكومة، إلا أن الرئيس وحزبه آثرا إقامة ائتلاف لتولي الحكم مع الحزبين الآخرين المهمين: التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي المهيمن اليمني من منطلق الرغبة الصادقة في تعزيز أواصر الوفاق الوطني، وتأمين مقومات وأسباب النجاح والاستقرار لوحدة الوطن - سيما وأنها حديثة عهد - وضمان عوامل الاستمرار والبقاء للتجربة الديمقراطية خاصة وأنها في مهدها، وأيضا من أجل قطع الطريق على أية عناصر متآمرة أو مغامرة كي لا تجد فرصة لتصعيد الخلافات، أو لإذكاء سعي نزاع مسلح.

بنظام الحكم الملكي الأمامي المتخلف، وأحلت محله نظاما جمهوريا - حتى بعد ذلك ظلت إعادة توحيد اليمن في إطار دولة واحدة مطلبًا شعبيا عاما وملحا، إذ لم تقبل جماهير شعبنا باستمرار الانفصال بعد أن استكملت تحرير ترابها الوطني من ربقة الاحتلال، وظلت ترفض ذلك الوضع الشاذ وتقاومه بكل الوسائل رغم اتخاذ كل من الدولتين اليمنيتين لنفسها إسما يؤكد أنها جزء من وطن واحد إسمه اليمن، بل ذهبت تلك الجماهير الشعبية في التعبير عن رفضها للتجزئة إلى حد إطلاق تسمية الشطر على كل من دينكما الكيانين السابقين على قيام دولة الوحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوشاريا (النمسا).

وإدراكا منها لمدى تعلّق أبناء شعبنا الواحد بوحدة اليمن ورفضهم للتشطير، راحت القيادات المتعاقبة على الحكم في كل من صنعاء وعدن تمارس كل منهما الضغوط على الأخرى بقضية الوحدة، ورفع شعارها مما أدى إلى نشوب جولات من القتال بين الكيانين - الأولى في سنة ١٩٧٢ والأخرى في سنة ١٩٧٩ - فيما ظل التوتر والصراع بينهما يتجددان من حين لآخر.

لكن التطورات التي طرأت منذ أوائل سنة ١٩٨٦ - بدءا بالقتال الأهلي المأساوي الذي حدث بين شركاء الحكم في الجنوب من رفاق الحزب الاشتراكي الحاكم والوحيد إذاك، مرورًا بالتحويلات في سياسة الاتحاد السوفياتي إذاك. وانتهاء بتساقط نظم الحكم في دول ما كان يسمى بالمنظومة الاشتراكية أو بالمعسكر الشرقي، واختفاء الحرب الباردة - كل تلك التطورات هيأت الظروف الملائمة لإعادة تحقيق وحدة اليمن سيما وأن نظام الحكم في الجنوب الذي كان مرتبطا كل الارتباط بالاتحاد السوفياتي وحلفائه من الدول الاشتراكية، وجد نفسه عاجزا دون ظهير دولي قوي في مواجهة خصومه في الداخل والخارج.

لذلك أمكن الاتفاق على توحيد الشطرين يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٩ لدى زيارة فخامة الرئيس الفريق على عبد الله صالح لعدن بمناسبة الذكرى السنوية الثانية والعشرين لاستقلال الجنوب، بعد نجاحه في اقناع قيادة الحزب الاشتراكي الحاكم آنذاك بالقبول بالوحدة.

وبالرغم من كل التنازلات السخية التي ظلت تقدمها قيادة الأغلبية بزعامه فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح، رئيس مجلس الرئاسة وقتئذ من حين الى آخر، راحت تلك العناصر المبيتة للانفصال تمعن في تحديها واستهتارها بالشرعية الدستورية حتى عمدت الى إذكاء سفير القتال على أمل منها في استحضار قوات عربية أو دولية تقوم بالفصل بين الوحدات المسلحة، وسحب كل طرف منها الى ما وراء حدود التشطير السابقة حتى يتأتى لها إنهاء الوحدة، وإعلان قيام دولة انفصالية أخرى في جزء من الوطن كما كان عليه الوضع قبل ٢٢ أيار/مايو سنة ١٩٩٠. غير أن شعبنا وقف خلف قواته المسلحة والأمن الموالية للشرعية التي استطاعت بدورها حسم المعركة لصالح الوحدة والديمقراطية. وبذلك أمكن إجهاض المخطط التأمري الآثم والمشبوه ليبقى اليمن دولة واحدة موحدة كما كان عبر تاريخه الطويل.

وها هو اليمن ينعم، اليوم، بالأمن والاستقرار بعد أن تم اجتياز المحنة، والقضاء على الفتنة. وجرى بالفعل تطبيق إعلان العفو العام وتحققت المصالحة الوطنية، وعاد من وقعوا فريسة للتضليل والخداع الى أرض الوطن ليشاركوا في الحياة السياسية، مستفيدين من روح التسامح التي تتحلى بها القيادة السياسية بزعامه الأخ الرئيس على عبد الله صالح. وأود هنا أنؤكد لهذه الجمعية وللسيد الأمين العام معها بأنه ما من أحد منهم تعرض لأي أذى أو تم تقديمه للمحاكمة، بل ان كثيرين منهم عادوا الى مجالات أعمالهم بصورة طبيعية.

ليس هذا وحسب، بل ان الحزب الاشتراكي نفسه قام بدوره تلقائيا بانتخاب قيادة جديدة له ضمت العديد من عناصره القيادية السابقة. وعاد يمارس نشاطه السياسي بحرية تامة فيما يشارك ممثلوه في مجلس النواب في الحياة النيابية كما كان عليه الحال من قبل.

وفي إطار حرص القيادة السياسية في بلادنا على تأمين كل أسباب النجاح والتقدم المطرد لتجربتنا الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في السلطة، قام مجلس النواب المنتخب بالكامل، يوم الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، بإقرار عدد من التعديلات الدستورية التي تنص على إدخال نظام الحكم المحلي على أساس مبدأ الانتخاب الحر والمباشر،

لكن ما كادت تمضي أسابيع على تشكيل الحكومة الائتلافية في ٢١ أيار/مايو من نفس العام - ١٩٩٣ - في إثر شروع مجلس النواب المنتخب انتخاباً حراً ومباشراً في ممارسة أعماله ومهامه، حتى أخذت تلوح في الأفق بعض المؤشرات على أن ثمة مخططاً مشبوهاً يجري الإعداد له في الخفاء. وكان واضحاً أن ذلك المخطط كان وراءه نفر من قيادة الحزب الاشتراكي المشارك في الائتلاف الحاكم ممن يتبؤون أهم المناصب وأعلى المواقع في المؤسسات الدستورية الثلاث وبالذات في مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، لكن كان الاعتقاد السائد أن الأمر لن يعدو مجرد محاولة للضغط بغية إبتزاز مزيد من التنازلات من أجل الحصول على مواقع أخرى في الحكومة، أو على الأقل الاحتفاظ بنفس المواقع في مجلس الرئاسة عقب إعادة انتخابه إذا تقرر ذلك، أو الفوز بمقعد نائب رئيس الجمهورية إذا ما تم تعديل شكل رئاسة الدولة من مجلس رئاسة الى رئاسة جمهورية. طبعاً نتائج الانتخابات العامة لم ترق للعناصر النافذة في قيادة الحزب الاشتراكي، رغم مشاركتها في السلطة واستحوادها على مراكز قيادية هامة فيها، ربما بسبب إدمانها على الأحادية والشمولية، وعشقها للاستئثار بالحكم دون شريك، وضعف إيمانها بوحدة الوطن، وعدم اقتناعها، اقتناعاً راسخاً، بالديمقراطية القائمة على أساس التعدد السياسي والحزبي، وعلى طريقة الاقتراع الحر والمباشر.

وفجأة ودون سبب أو مبرر، أخذت تلك العناصر تفتعل أزمة سياسية متعللة بأعذار مختلفة واهية، واستمرت في تصعيد الأزمة وفقاً لجدول زمني مدروس حتى وصل الأمر الى حد محاولة تعطيل أو على الأقل شل مؤسسات الدولة وأجهزتها، واستبدال الشرعية الدستورية المستمدة من إرادة المواطنين عبر صناديق الاقتراع بشرعية تستمد وجودها من مقررات تتمخض عن حوار تشارك فيه الأحزاب المختلفة. لكن تلك العناصر المتآمرة لم تكتف بكل ذلك على خطورته، وإنما بلغ بها الاستخفاف بالشرعية، ووصل بها الغرور الى درجة تنصيب نفسها وصية على المواطنين وفرض انفصال غير معلن عبر استخدامها لورقة استمرارها في ممارسة قبضتها الشديدة ووسطوتها المطلقة على عدد من المحافظات التي كانت تتولى حكمها قبل الوحدة بالقوة والقهر.

وفي هذا السياق نود أن ندعو مجلس الأمن إلى رفع الحظر المفروض على العراق، بعد أن طال أمده، وانتفت مبررات فرضه، سيما وأن تفاقم معاناة الشعب العراقي بلغت حدا لا يجوز معه السكوت عليه. كما وأن الإصرار على استمرار مثل هذه الإجراءات قد يؤدي إلى تعميق روح العداء والبغضاء والكراهية بين دول المنطقة. فيما ينبغي فتح صفحة جديدة، واللجوء إلى الحوار لتأمين أمن وسلامة جميع الأطراف المعنية، بروح من الإخاء والمحبة، وعلى أساس احترام استقلال وسيادة كل طرف وحقوقه المشروعة.

ومن منطلق انتمائنا القومي نجد لزاما علينا أن نناشد مجلس الأمن بأن يعيد النظر في قراراته ضد ليبيا الشقيقة، والقبول بالحلول المعقولة المقترحة من الجامعة العربية، التي تضمن محاكمة المتهمين بقضية لوكربي أمام محكمة دولية وفقا للقانون الاسكتلندي.

وفيما يتعلق بالنزاع حول الجزر الثلاث بين كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، نود أن ندعو الدولتين إلى العمل على حل الخلاف بينهما بالحوار والتفاهم على أساس احترام الحقوق المشروعة وفقا للقوانين القانونية.

ولعل من الأهمية بمكان كبير أن يتم تعزيز التعاون والتنسيق بين كل من الأمم المتحدة والجامعة العربية، لما فيه خير ومصصلحة الأمة العربية خاصة، والبشرية عامة.

وإذا كانت عملية السلام في الشرق الأوسط قد توصلت حتى الآن إلى اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل من ناحية، وبين الأردن واسرائيل من ناحية أخرى، فإن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة يظل رهنا بجلاء القوات الاسرائيلية عن هضبة الجولان وجنوب لبنان، وتخلى حكومة تل أبيب عن منطلق القوة وقبولها بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كل من غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف.

وإن أنسى لا أنسى السودان الشقيق والحبیب؛ فإننا في هذا الصدد نؤكد ضرورة احترام وحدته، والالتزام بالعمل على مساعدته في تأمين وحدته الوطنية سواء فيما يتعلق بالأرض أو بالبشر.

وعلى انشاء مجلس استشاري بقرار جمهوري من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة من مختلف المناطق اليمنية لتوسيع قاعدة المشاركة بالرأي.

وقام مجلس النواب أيضا يوم السبت الماضي، ١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وبحرية تامة وبمشاركة من نواب الحزب الاشتراكي، بانتخاب الأخ الفريق على عبد الله صالح رئيسا للجمهورية وفقا للتعديل الذي جرى إقراره حول شكل رئاسة الدولة ضمن تلك التعديلات الدستورية.

إن انتهاجنا للخيار الديمقراطي المبني على التعددية السياسية والحزبية لم يكن بفعل ضغط من أحد، وإنما بدافع من اقتناعنا بأن الديمقراطية هي أفضل نظام معاصر للحكم، وأنها تمثل الطريق المفضي إلى التنمية والتقدم والأمن والاستقرار. ولكن استمرار نجاح تجربتنا الديمقراطية يظل رهنا أيضا بالنمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب وقف الحرب الاقتصادية التي تتعرض لها بلادنا، وهي حرب اتخذت ضروبا مختلفة تشمل إقفال أبواب أسواق دول أخرى في المنطقة أمام منتجاتنا الزراعية والصناعية. وعليه، فإننا ندعو كل الأشقاء في دول الجوار إلى إزالة كل العوائق والحواجز أمام حرية التجارة وتنقل البضائع المنتجة محليا كخطوة لا بد منها لتطبيع العلاقات وتعزيز أواصر الإخاء والتعاون الإقليمي.

وامتدادا لعلمية المصالحة الوطنية التي قمنا بتحقيقها في داخل اليمن برغم كل ما حدث، وتمشيا معها وانطلاقا من روحها، فإننا ندعو كافة دول الجوار إلى التجاوب ايجابيا مع مبادراتنا المخلصة لإنهاء أسباب الجفوة، واستئناف علاقات طبيعية تكفل تكريس الأمن والاستقرار في منطقة شبه الجزيرة العربية على أساس من الإخاء، وحسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وإن الجمهورية اليمنية بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام على ضفاف البحر الأحمر وبحر العرب اللذين يلتقيان عند مياهها الإقليمية في خليج عدن، لتدرك مسؤولياتها. وتعي أهمية الدور المتعين عليها في عملية الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه جزيرة العرب والخليج خاصة، وفي العالم قاطبة.

لجنة وطنية تتولى تنظيم الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لقيام هذه المنظمة الدولية الأم. ونحن حريصون على أن تكون احتفالاتنا بهذه المناسبة في مستوى أهميتها.

ولا يفوتنا أن نشير أيضا إلى أهمية العمل على توسيع قاعدة التمثيل في مجلس الأمن بحيث تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت منذ إنشاء الأمم المتحدة، وفي مقدمتها نشوء قوتين اقتصاديتين كبيرتين هما اليابان وألمانيا. الأمر الذي يقتضي ضرورة إنضمامهما إلى مجلس الأمن كعضوين دائمين بالإضافة إلى وجوب الحرص على أن يكون هناك تمثيل عادل ودائم للتجمعات الإقليمية بما فيها المنطقة العربية.

وأخيرا، نأمل بأن تكون الذكرى السنوية الخمسون حافزا للعمل على تجديد حيوية وفعالية الأمم المتحدة، وتكثيف دورها من أجل تحقيق مقاصد وأهداف الميثاق في ضوء احتياجات ومتطلبات المتغيرات الدولية الجديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، سعادة السيد عباس شيرنور بوندو.

السيد بوندو (سيراليون): بمزيد من السرور، أهني السيد امارا إيسي بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. إن موهبته البارزة وخبرته الكاملة تؤكد لنا إمكان الإحساس بالفخر والثقة في اضطلاعهم بمهامهم الجديدة بتميز وعلى نحو يدعو للاعجاب. وأن إدارته لهذه الجمعية العامة لهي شرف لأفريقيا وغرب إفريقيا وبلده كوت ديفوار، الذي تتمتع سيراليون معه بعلاقات ثنائية ممتازة وتشاطره في هوية إفريقيا الغربية الواحدة. إننا نقدم له تمنياتنا الدائمة بالنجاح.

وأعرب للسفير إنسانالي، من غيانا، سلفه مباشرة، عن امتنان وتقدير وفدي للطريقة المحمودة التي أدى بها واجباته كرئيس للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

ولقد كان النهج الذي اتخذته الأمين العام لمنظمتنا منذ توليه منصبه نموذجيا من نواح عديدة.

أما بقاء الصومال الشقيق في نفس الحال من التمزق والفوضى والافتتال فأمر يشق علينا للغاية، بل ويدمي قلوبنا. وسوف نعمل بكل جهد ممكن على مساعدة شعبه العربي المسلم الشقيق والجار، في الخروج من محنته العvisية، من خلال مشاركتنا مع الدول الشقيقة الأخرى في اللجنة التي قرر مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته الأخيرة التي عقدت في القاهرة، تشكيلها، آمليْن أن تلقى هذه اللجنة من الأمم المتحدة كل تعاون.

وكم هو مدعاة للشعور بالأسف والأسى أن تبقى جمهورية البوسنة والهرسك هدفا للعدوان الغاشم والقصف المستمر من جانب المعتدين الصرب، في حين لا يحرك العالم ساكنا غير إصدار البيانات والتلويح باحتمال اتخاذ إجراءات لم تر النور حتى الآن. ولعل أقل ما يجب عمله كخطوة أولى، إظهارا للحزم تجاه تمادي الصرب في استخفافهم بالسلام والأمن في تلك المنطقة الهامة وبمقررات الشرعية الدولية، أن يبدأ فوراً رفع حظر تصدير الأسلحة إلى شعب البوسنة والهرسك، كي يستطيع الدفاع عن نفسه في وجه العدوان.

ولقد زاد من إيماننا بحتمية انتصار الحق على الباطل نجاح شعب جنوب افريقيا في القضاء على التفرقة العنصرية، والتميز العرقي بعد نضال شاق طويل. ونود هنا أن نعرب عن سعادتنا بوجود وفد هذه الدولة الافريقية الجديدة معنا، كما نتوجه أيضا إلى رئيسها نلسون مانديلا، شيخ المناضلين، بتحية إكبار وتقدير، متمنين له التوفيق والنجاح في قيادة بلاده من موقعه في الحكم، بعد أن قاد شعبه في مرحلة النضال بشجاعة واستبسال.

ولعل من المهم أن نوضح - قبل اختتام خطاب بلادنا - أن من التجني على الإسلام، الحكم عليه من خلال عمل إرهابي هنا أو هناك. ذلك لأن آخرين من غير المسلمين يقتربون أعمالا إرهابية في مناطق مختلفة من العالم دون أن تدمغ دياناتهم أو عقائدهم بأي اتهام. لذا ينبغي أن نقف جميعا ضد كل محاولة لتشويه صورة الاسلام، والافتراء عليه، لأنه دين ينبذ العنف والإرهاب، ويدعو إلى المحبة والتعايش والسلام.

إن الجمهورية اليمنية، تدليلا منها على مدى ما تكنه للأمم المتحدة من التقدير والاحترام، شكلت

بل إن الحالة أكثر حدة في بلدي الذي يخوض كفاحا عنيفا في حربه مع المتمردين وينفذ برنامجا كبيرا للإصلاح الاقتصادي بالإضافة الى برنامج للتحويل السياسي - وتجري هذه الأنشطة الثلاثة جميعا في وقت واحد. ولا توجد أية دولة عضو أخرى في الجمعية العامة تعاني من هذه التجربة الفريدة. وبالنظر الى تزايد الاعتماد المتزايد في مجال الاقتصاد العالمي واضفاء الطابع الكوني عليه، فإن الحالة الاقتصادية المتدهورة على نحو خطير للبلدان النامية وبوجه خاص، محنة سيراليون التي لم يسبق لها نظير، تستحق الاهتمام الكامل والعاجل من جانب جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

إن الفاقة وانخفاض مستويات معيشة الأغلبية من أبناء شعبنا هما بمثابة لب مشاكلنا. وبقصد التخفيف من هذه المشاكل، بدأت حكومتي في تنفيذ اصلاحات اجتماعية - اقتصادية تتسم بالشجاعة واتساع النطاق وبعد المرمى، بما في ذلك تحرير الأسعار وأسعار الصرف والفائدة، وتخفيض العجز المالي. إلا أن نسبة التقدم في هذه الاصلاحات ونطاقها يتناقضان بشدة مع النتائج البالغة التواضع المحرزة حتى الآن. وعلى الرغم من النجاح الكبير في كفالة استقرار الاقتصاد الكلي القصير الأجل، يبدو أن الاصلاحات لم تزل القيود الهيكلية التي تواجه الاقتصاد كما أنها لم تحسن القدرة على العرض. ونعتزم الآن وضع وتنفيذ برامج التكيف المقبلة، بطريقة تأخذ في الاعتبار المناسب الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر تضررا من مجتمعنا بالإضافة إلى الاحتياجات الاجتماعية للتنمية.

وليس ما تقدم سوى بعض المهام الصعبة التي تواجهنا. ولم تقلل من حجمها الهائل التحديات الجديدة التي تمثلها اتفاقات جولة أوروغواي الموقعة في مراكش في نيسان/ابريل الماضي. وترحب حكومتي بالاتفاقات الجديدة، ولكنها تؤكد ضرورة التقديم المتواصل لتنفيذها لضمان أن يكون التوسع في التجارة العالمية لصالح جميع البلدان وأن تتحسن فرص دخول الأسواق والحماية الكافية لمصالح أقل البلدان نموا بوجه خاص. ولذلك، يجب أن تقاوم بشدة أية محاولة لفرض مشروطيات جديدة، تشمل، في هذا السياق، مشروطيات بيئية وعمالية.

وهو يستحق أسمى تقدير لجهوده التي لا تعرف الكلل خلال العامين الماضيين، وخاصة في ميداني صون السلم والأمن الدولي وتعزيز التنمية.

لا يزال العالم في مرحلة انتقالية. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بأي درجة من التيقن بمحصلة عملية التحول، من الواضح أن العالم سيظل منشغلا في نصف القرن المقبل بمشاكل مؤجلة من نصف القرن السابق وهي مشاكل تتعلق بدعم التنمية ولا سيما في أقل البلدان نموا؛ وصون السلم والأمن؛ وترسيخ تقوية عملية التعاون والتكامل بين الدول. وتندرج هذه ضمن التحديات الرئيسية لعصرنا.

وتشغل المسائل الانمائية والسياسية حاليا حيزا أكبر من جداول أعمالنا العالمية والإقليمية والوطنية، ولم تكن الشهور الاثنا عشر الماضية استثناء من ذلك. وفي بعض الحالات، كانت هذه التطورات مصدرا للابتهاج والارتياح؛ وكانت في حالات أخرى وصمة عار وخزي لاحت بدرجة أكبر.

وعلى الجبهة الاقتصادية، كان نمو اقتصادات البلدان النامية المتسم بالبطء وعدم التيقن وانعدام التوازن مدعاة للقلق الشديد بوجه عام. والدليل على هذا الزيادة المزعجة في عدد الشعوب التي تعيش في حالة من الفقر المدقع وركود تدفقات الموارد وتضاؤل الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض عائد الصادرات وشدة أزمات الديون وتزايد البطالة، خاصة بين الشباب، والانحطاط البيئي.

ومن شأن استمرار هذه المشاكل أن يقوض بسهولة استقرار الاقتصاد العالمي ويشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وتم القيام بأعمال لا حصر لها لتخفيف القبضة الاقتصادية التي تمسك بخناق معظم بلداننا. بيد أن الأمر يحتاج لمزيد من الأعمال التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية لمنع إغراق الكثير من بلدان العالم الفقيرة بأعباء ثقيلة يفرضها النظام الاقتصادي الدولي الحالي. ونقول على نحو أكثر تحديدا، إن الأمر يستدعي تقديم موارد اضافية جديدة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، من قبل شركائنا في التنمية إذا أريد كفالة تحقيق أي تحسن في مستوى معيشة الملايين الذين يعج بهم العالم الثالث.

بطرق تشتمل على توفير مستويات وافية من الدعم التساهلي والمالي والتقني للبنية الأساسية وبناء القدرات الوطنية على أساس متصل ويمكن التنبؤ به ومضمون.

وما من شك في أن القضايا التي أثارها ستكون على جدول أعمال مؤتمرات معينة من المقرر أن تعقد في السنة المقبلة. فالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ ستتيح لنا جميعاً فرصة التركيز على أمور من قبيل التحديات الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية، واعتماد استراتيجية لاستئصال الفقر، وتوليد عمالة منتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي - وفي كل هذه الأمور، ستحتل حاجات الناس مركز الاهتمامات. كما أن أحوال المرأة والحاجة إلى إندماجها بشكل أفضل في العملية الإنمائية باعتبارها مشاركا في تنفيذ التنمية ومستفيدا منها ستحظى أيضاً بالاهتمام في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر من العام المقبل. وستعقد هذه الجمعية، بدورها، اجتماعاً حكومياً دولياً على مستوى عالٍ لإجراء استعراض عالمي متوسط الأجل للتقدم المحقق في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً في التسعينات. ومن الطبيعي أن تراود وفدي توقعات كبيرة بأن يكون لتوصيات واستنتاجات هذه الاجتماعات إسهاماتها الجمة من أجل خلق المناخ اللازم لتعزيز الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية.

وفي نفس السياق، يثني وفدي على المبادرة الحسنة التوقيت للأمين العام بتقديمه "خطة للتنمية" وفقاً لقرارات هذه الجمعية. إن هذه الخطة تزودنا بفرصة تاريخية أخرى لمعالجة الأسباب الجذرية لفقر البلدان النامية وتخليها بطريقة كلية وشاملة. وإننا نحث الأمين العام على وضع توصيات محددة وذات توجه عملي من أجل تعزيز الظروف الاقتصادية - الاجتماعية لتلك البلدان واقتراح التدابير العملية لتنفيذها.

إذ أنتقل إلى موضوع التنمية، أشير إلى أن وفدي منشغل من جراء الاستجابة العامة لتوصيات وقرارات والتزامات مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد قبل أكثر من سنتين. صحيح أن بعض التقدم قد تحقق منذ انعقاد هذا المؤتمر. بيد أن ما يفتقد إليه هو الالتزام الواضح من جانب البلدان المتقدمة بتوفير الموارد المالية وغيرها من

وفي الوقت ذاته، لا مفر من ملاحظة أن اتفاقات مراكش تشكل خطراً حقيقياً على الأولويات التجارية التي كفلت من قبل للبلدان النامية؛ ويمكن أن يؤدي ذلك إلى فقد حصتها في أسواق التصدير، وكذلك حصائل صادراتها، فضلاً عن ذلك، تواجه البلدان المستوردة الصافية للأغذية احتمال زيادة فواتير الأغذية المستوردة نتيجة لتحرير التجارة في القطاع الزراعي. لذلك تدعو الضرورة، دون تأخير، لمعالجة مسألة كيفية تخفيف الآثار المعاكسة لاتفاقات مراكش عن طريق زيادة الأولويات التجارية والمساعدة والتعويض.

وتشكل المديونية الخارجية للبلدان النامية أكبر عقبة في سبيل تطورها. ومن ثم يجب إيجاد حل دائم وشامل دون مزيد من التأخير. ولذلك نشيد برئيس حركة عدم الانحياز، فخامة الرئيس الاندونيسي سوهارتو، لاتخاذ المبادرة بعقد اجتماع وزاري لبلدان عدم الانحياز، في آب/أغسطس الماضي في جاكارتا بشأن الديون والتنمية، تحت شعار "تقاسم الخبرات".

ولقد أيد الاجتماع العالي المستوى بشأن أزمة ديون البلدان النامية، والذي حضرته مع وزراء من خمسة وعشرين بلداً من أقل البلدان نمواً ومثقلة بوطأة الديون، عدداً من المبادئ العامة لتخفيض الدين تمثل خطوة هامة في البحث عن حل دائم لمشكلة الديون. لذلك نحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إقرار المبادئ الواردة في تقرير اجتماع جاكارتا، والذي قدمته اندونيسيا إلى الجمعية العامة.

إن مطالبة المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان النامية ليس إعلاناً بالتخلي عن المسؤولية. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، قبلنا بأن تقع الوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة على عاتق الأفارقة أنفسهم. لذلك ينبغي للقيادة الإفريقية أن تدلل على عزمها على مواصلة إدخال الإصلاحات الاقتصادية والتحسينات في نظم الإدارة الحكومية على الوجه الملائم. بيد أننا نؤكد على أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يقوم بدور مؤازر وحاسم في خلق البيئة اللازمة لضمان النمو والتنمية المستدامين للبلدان النامية

وثانيا، ينبغي لتحقيق جنوب افريقيا للقيم الديمقراطية في ظل حكومة وحدة وطنية غير عنصرية أن يدلل لجميع البلدان، خاصة في افريقيا، على أن التعللات المتعلقة بإنكار تحول مماثل لمجتمعاتنا يتعذر الدفاع عنها حاليا.

وثالثا، إن كون رجل مثل السيد نلسون مانديلا يستطيع الخروج من إسطار ٢٧ سنة من السجن في جزيرة روبنسون فينحي جانبا أي مشاعر بالمرارة، ويدعو الى تسوية الخلافات والتصالح الوطني، ويضرب المثال بنفسه في هذا الصدد، ينبغي أن يشجع في حد ذاته أشقاءنا وشقيقاتنا، في المجتمعات المنقسمة على نفسها، على أن ينبذوا الثأر وأن يسعوا بدلا من ذلك الى التسامح والوثام.

هذه الدروس لم تغب عن بالنا في سيراليون. لقد أصبحنا نفهم ونقدر من هذه التجربة السياسية النموذجية لجنوب افريقيا أنه، حيثما تطبق المبادئ الديمقراطية بالكامل في حكم أي دولة، فإن هناك احتمالا كبيرا بالعثور على حلول للمشاكل السياسية لتلك الدولة مهما بدت مستعصية على الحل. وحكومة المجلس الوطني الحاكم المؤقت في سيراليون التي يرأسها صاحب السعادة الكابتن فالنتين ستراسير، وعيا منها بهذه الحقيقة، أعلنت عن برنامج اصلاح سياسي يكفل تنصيب حكومة منتخبة بصفة ديمقراطية في بلادنا بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ومن أجل هذا الهدف، تم في الوقت الحالي تشكيل لجنة انتخابية وطنية مؤقتة من مواطنين بارزين يرأسها السيد جيمس جوناه وكيل الأمين العام السابق لهذه المنظمة. وفضلا عن ذلك، ونتيجة لمداوالات مستفيضة بشأن وثيقة عمل أولية قام بوضعها مجلس استشاري وطني، تم في الوقت الحالي استكمال مشروع الدستور وسيطرح في القريب العاجل على الشعب لاقراءه بصفة نهائية. وفي نفس الحين، ستعين في القريب العاجل لجنة وطنية للديمقراطية ستضطلع ببرنامج تثقيف جماهيري لجعل الناس يقدرون قيم الديمقراطية وحقوقهم وواجباتهم كمواطنين. وتستهدف جميع تلك الخطوات إبراز التزام حكومتي إزاء الاستعادة الكاملة للديمقراطية في سيراليون بنهاية ١٩٩٥. واسمحوا لي أن أطمئن هذه الجمعية إلى أن حكومة المجلس الوطني الحاكم المؤقت ستظل ملتزمة تماما ببرنامج التحول الذي سيستمر

الموارد الوثيقة الصلة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن في العالم النامي ملتزمون بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إلا أن هذا الالتزام سيظل وهميا ما لم يتم بموارد بشرية ومالية وتقنية وافية.

وعلى الصعيد العالمي أيضا، توحى الصورة التي نراها بالأمل وتولد القنوط في نفس الوقت. ولا شك أن عقد أول انتخابات تعددية وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل من هذا العام، وما أعقبها من تنصيب حكومة الوحدة الوطنية، يرمز إلى انجاز رئيسي لا يخص شعب جنوب افريقيا فقط وإنما هذه المنظمة أيضا. إن الكفاح الصبور والمتفاني لجميع أهالي جنوب افريقيا المحبين للسلم من أجل القضاء بشكل سلمي على سياسة الفصل العنصري المقيتة قد أتى، بفضل التضامن الملتزم للعالم بأجمعه، بثمار وفيرة.

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لكي أرحب بصفة رسمية، بالنيابة عن حكومتي وعن شعب سيراليون، بعودة جنوب افريقيا إلى هذه الجمعية العالمية، وإنني لأرغب في الاعراب مرة ثانية عن التزامنا بالعمل مع الحكومة الجديدة لجعل قارتنا مكانا أفضل لنا جميعا. لقد كانت رحلتهم طويلة ومجهدة خلال أزمنة مظلمة وصعبة أمتحت فيها شجاعتهم وإيمانهم. إن وجود وفد جنوب افريقيا هنا اليوم يعد تأكيداً لقدرة الإنسان على الارتفاع فوق تلك الظروف التي تهدد بقاءه وعلى حلها بشكل سلمي رغم أنها كانت تبدو في الأصل غير قابلة للحل.

هناك على الأقل ثلاثة دروس نتعلمها من تجربة جنوب افريقيا.

أولا، مع حصول جنوب افريقيا على حريتها، أمكن للأهالي غير البيض في هذا البلد، وفي كل مكان حقا، أن يستعيدوا إنسانيتهم المفقودة. وحينما كان الفصل العنصري قائما، فإن وصمة عاره مست الكثيرين، حتى فيما يتجاوز حدود ذلك البلد. إلا أنه مع استئصال هذه السياسة من ساحة جنوب افريقيا، ينبغي لهذه المنظمة الآن أن تشحذ من عزيمتها كيما تواصل الكفاح ضد التمييز والعزل العنصريين حيثما وجدا.

ضمان تهيئة بيئة مفضية لاجراء الانتخابات التي
تطلعنا إليها في برنامجنا الانتقالي.

إن نجاح هذه التعهدات وغيرها ما ورد في
برنامج حكومة بلادي الانتقالي يرتفع الى درجة كبيرة
بالتقدم الذي يحرز في استعادة السلم إلى ليبيا، ومن
هنا يأتي قلقنا العميق حيال التطورات الواقعة عبر
حدودنا. وفي هذا السياق نحدد التزامنا باتفاقات
كوتونوي ونكرر أنها تتضمن العناصر الأساسية لحل
الصراع الليبي بدءاً بنزع سلاح الأحزاب المتناحرة
وانتهاءً باجراء الانتخابات واستخلاصاً من تجربة
أنغولا، يتضح أن السلم دون نزع السلاح سيكون هشاً
في ليبيا في أفضل الأحوال. لذا، نطلب من الأمم
المتحدة والمجتمع الدولي دعم الاتحاد الاقتصادي لدول
غرب إفريقيا (اكواس) ماليًا وسوقيًا وخلافهما من أجل
احياء عملية السلم وضمان اكتساب نزع السلاح زخماً
متجدداً.

إننا، في ضوء حالة اللاجئين في بلدنا، نشعر
بقلق شديد إزاء التدفقات المتزايدة في أعداد
اللاجئين في العالم، ونصفهم تقريباً من الأطفال الذين
يجب الوفاء باحتياجاتهم عن طريق اتخاذ تدابير
ملائمة للحماية والمساعدة. لذا، تتيح هذه السنة الدولية
للأسرة فرصة ممتازة لتركيز الاهتمام على الاحتياجات
الأساسية للأطفال اللاجئين. ولدى التفكير في
الاجراءات الملموسة التي سيتخذها المجتمع الدولي
للتصدي لهذه الظاهرة، يضحى من الضروري تنفيذ
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بالكامل.

وبرغم أهمية هذه التدابير بالنسبة للتخفيف
من مشكلة اللاجئين العالمية، فما زلنا مقتنعين بأنه
ما لم يتغلب المجتمع الدولي على آفة الفقر
والاضطرابات السياسية، وإلى أن يتم ذلك، ستظل هذه
المشكلة معنا بصفة مستمرة. لذا، يحدونا وطيد الأمل
في أن توجد مرة أخرى قوة دافعة متجددة لمنع
واستئصال حالة التعاسة الإنسانية هذه التي لا حدود
لها.

وإذا ما نظرنا إلى ما يتجاوز حدود منطقتنا،
فإن سيراليون تنوء بالتوقيع على إعلان واشنطن من
جانب إسرائيل والأردن، الذي ينهي حالة الحرب بين
البلدين. ونحن ننظر الى هذا على أنه استمرار لعملية
السلم التي بدأت قبل ثلاث سنوات والتي أدت الى

تنفيذه. وإننا نتطلع إلى تعاون المجتمع الدولي
ومساعدته لتمكيننا من تحقيق أهداف البرنامج.

واسمحوا لي وقد بلغت هذه النقطة أن أشير
إلى اتخاذ الجمعية العامة في السنة الماضية القرار
١٩٦/٤٨ المعنون "تقديم المساعدة الدولية إلى
سيراليون"، وتوقعنا المستمر لتنفيذ أحكام هذا القرار
بالكامل، وإننا نقدر حق التقدير المساعدة التي قدمها
المجتمع الدولي إلى سيراليون حتى الآن، وخاصة في
المجال الإنساني، ونتطلع إلى استمرارها وزيادتها في
المستقبل.

ولئن كانت إمكانات الأمة مبشرة بالخير،
فلا ينبغي أن ننسى أننا نخوض حرباً تمردية ترتبط
جذورها ارتباطاً لا ينقسم بالصراع الليبي،
الذي لا تزال عواقبه تتجلى في العدد الكبير من
اللاجئين، الذين يقدر عددهم بـ ٣٠٠ ٠٠٠، وفي العدد
الكبير من المشردين من أبناء سيراليون داخل بلادهم
والذين يقدر عددهم الآن بـ ٤٠٠ ٠٠٠. فضلاً عن ذلك،
فإن التدمير الذي يجلب عن الوصف لمناطق البلاد ذات
الانتاجية الاقتصادية ما زال يقوض اقتصادنا الهش
بالفعل.

تدرك حكومة بلادي أنه رغماً عن مواردنا
الضئيلة المخصصة الآن لإنهاء الحرب مع المتمردين،
يتعين علينا بالضرورة أن نتطلع إلى تعمير بلادنا
واقتصادها، وهي مهمة سيتعزز نجاحها إلى حد كبير
عن طريق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لا سيما
في وضع برنامج لإعادة تأهيل المناطق المدمرة وإعادة
توطين اللاجئين والمشردين من مواطنينا. وتحقيقاً لهذه
الغاية، أرسينا الأسس لإعادة التأهيل السريع لتلك
المناطق فور انتهاء الحرب، وذلك بتشكيل لجنة وطنية
لإعادة التأهيل تتولى الاشراف على جهودنا في هذا
المضمار.

ولئن كانت حكومتنا تواصل بتردد اتباع الخيار
العسكري في مواصلة هذه الحرب حتى النهاية - ونود
هنا أن نسجل تقديرنا لكل الحكومات الصديقة، وخاصة
نيجيريا وغانيا وجمهورية الصين الشعبية، لمساعدتها
في هذا الجهد - فاسمحوا لي أن أقول هنا الآن إنه لم
يتم استبعاد أي خيار آخر. فنحن مازلنا على استعداد
لقبول أي خيار عسكري أو غير عسكري، يكفل نهاية
سريعة لهذه الحالة التي لا يمكن الدفاع عنها، وبالتالي

حياة الأمة على مجموعة أو شريحة أخرى أمر لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه فهو في النهاية مدمر للذات. إن التعايش السلمي بين المجتمعات متغايرة العناصر وتقاسم السلطة داخل الأمة قيمتان عظيمتان علينا جميعاً أن نرفع لواءهما.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لا مناص من الاعترافات الأليمة. فمئذ بضع سنوات وزع في ليبيا فريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (فريق الرصد)، وقد وجهت ضده انتقادات كثيرة. فقد إتهمنا باضمار دوافع خفية ضد ذلك البلد، وبتشجيع التدخل. مع ذلك لا يمكن لأحد، إذ ما نظر إلى وراء أن ينكر اليوم أن وزع فريق الرصد حال دون وقوع مأساة مماثلة في ليبيا. إن العمل المتضافر من جانب شعوب غرب إفريقيا أنقذ ذلك البلد من حافة الهاوية. واليوم يمثل فريق الرصد سفينة القيادة بالنسبة لإفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونطلب من الدول الواقعة في منطقة رواندا أن تؤكد دورها القيادي بالسعي لإيجاد حل سلمي للأزمة في رواندا. إذ نعتقد أن الترتيبات الإقليمية يجب أن تضطلع بدور هام في عالم صون السلم والأمن الإقليميين، كما هو متصور في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا المبدأ وكده التعاون المثالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا بشأن الحالة الليبية.

وفي هذا السياق أيضاً، تستحق آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الصراع وإدارته وحله الدعم الكامل من منظومة الأمم المتحدة والأسرة الدولية. لذلك، تشجعنا كثيرا بالبوادر الايجابية لبعض أعضاء مجلس الأمن في هذا الصدد.

وفي هذه المرحلة، لا بد لنا أن نشيد بالعمل الذي قامت به الحكومة الفرنسية في رواندا في وقت بدت فيه هذه المنظمة مشلولة تماماً. ونعتقد أن هذا العمل من جانب فرنسا، الذي جلب دونما شك بصيصاً من الأمل إلى حالة كانت تبدو مأساوية بشكل واضح للغاية، ومنع حدوث غوما ثانية، ليستحق إشادة خاصة من جميع الأمم المحبة للسلم.

كما نشي على الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية. والمطلوب الآن لتعزيز استقرار الحالة توفير الدعم الكامل للقوات الإفريقية وغيرها من

إعلان المبادئ الخاص باتفاقات الحكم الذاتي المؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو تطور ايجابي، يجيء بعد استئناف الحكم الذاتي الفلسطيني في أوائل هذا العام، وينبئ بالتحقيق النهائي للسلم الشامل بين جميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق تود حكومة بلادي أن تشي على دور الولايات المتحدة ومصر في جهودهما الدؤوبة للتوفيق بين إسرائيل وجيرانها العرب. ونحث إسرائيل من ناحية، ولبنان وسوريا من ناحية أخرى، على تكثيف الجهود وإظهار روح المصالحة التي دعمت النجاحات في المناطق الأخرى، بغية تحقيق الهدف الهام المتمثل في إقرار سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، لا لصالح شعوب المنطقة فحسب، ولكن لصالح شعوب العالم قاطبة.

وفيما يتعلق بالنزاع بين الكويت والعراق، نناشد العراق أن يحترم تماماً سيادة الكويت وسلامتها الإقليمية وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن.

كما نأمل أن يتسنى إحراز التقدم صوب إنهاء الجمود الحالي غير المقبول في مناطق أخرى مثل الصومال والبوسنة والهرسك. ولئن كان عدم إحراز التقدم يثير الاحباط، فإننا مع ذلك نعتقد أن مجرد التفكير في الانسلاخ من عمليات حفظ السلام في إفريقيا في هذه المرحلة الحرجة سيكون خطأ فادحاً.

إن أفزع حالة تعين على المجتمع الدولي مواجهتها مؤخراً هي إلى حد بعيد، الحالة في رواندا. فنحن لن ننسى بسهولة صور الموت والتعاسة والدمار، كما لن نتغلب بسرعة على العذاب والتحديات التي تعين على ضميرنا الجماعي أن يواجهها. ومن الصعب أن تفسر، بل ما زال من الصعب علينا أن نفهم، كيف أمكن لهذه الأيام الحالكة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه أن تحدث في هذا القرن على مشهد ومرأى العالم. إن حدوث هذه المأساة إنما يشير إلى اخفاق الآليات الدولية القائمة في الاستجابة لمثل هذه الحالات المدمرة.

واستخلاصاً من تجربة رواندا، فإن الوقت قد حان لنا جميعاً، وخاصة بالنسبة لنا نحن في إفريقيا، لكي نتوصل إلى تفاهم مع طابع مجتمعاتنا المتنوع ونذكر أن إنكار مجموعة معينة الحق في المشاركة في

لا تعد ولا تحصى من أبناء أنغولا المسالمين، يمثل مصدرا للألم والحسرة لحكومة بلدي.

ولئن كان لم يظهر بوضوح قدر كبير من التفاؤل، فقد أحرز فيما يبدو بعض التقدم في محادثات السلم الجارية في لوساكا. فقبول الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) الصفقة الشاملة التي طرحها ممثل الأمين العام، يتجدد الأمل الآن في إمكان أن تسفر تلك المحادثات قريبا عن النتيجة المرجوة، وهي التوصل إلى حل دائم. ويرحب وفد بلدي بهذا التطور، ويود أن يشجع الطرفين في الصراع في أنغولا على السماح لإرادة الشعب الأنغولي بأن تتغلب على فوهة البندقية.

وعلى جانب الإيجابيات، نجد في سنة متفجرة كهذه السنة أن المعرفة بحقيقة أن الانتخابات العامة ستجري قريبا في موزامبيق تشكل مصدرا للارتياح. إننا ندعو شعب موزامبيق إلى أن يغتنم هذه الفرصة لكي يدلل بقوة على إيمانه بقدرته على أن يحسم نهائيا السنوات العديدة من الصراع الذي طالت معاناته منه. وإني لعلى ثقة من أن الأفارقة في كل مكان سيباركون شروع موزامبيق في السير على طريق السلم والمصالحة الدائمين.

ومن بين الشرور الكثيرة التي تصيب عالمنا اليوم ليس هناك ما يضر الصالح العام أكثر من العودة المفزعة للعنصرية وكرهية الأجانب. بل إن قلقنا يزداد أكثر عندما نتذكر أنه لم تكسب تنقضي ٥٠ سنة على مشاهدة العالم لأسوأ مظاهر التمييز العنصري، ولو عدنا إلى ذلك الحين لوجدنا أن المشاعر أججها حينذاك أولئك الذين كانوا يجادلون بشكل زائف بأن وجود ما يسمى بالأجانب يضر بالرفاه الاقتصادي للدولة.

واليوم، تكتسب تلك الحجة الشائنة مرة أخرى أرضية فيما بين المتعصبين الذين يرون المهاجرين والباحثين عن ملاذ واللاجئين من البلدان الأخرى أهدافا للعنف. من المؤكد أن الحضارة قطعت شوطا أطول مما يسمح بقبول مثل هذا الوضع. ولهذا السبب، إن لم يكن لأي سبب آخر، نعتقد أنه يتعين على المجتمع العالمي أن يكثف جهده لتعزيز العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ولضمان نجاح أهداف ذلك العقد.

القوات المنتشرة أو التي سيجري نشرها في رواندا. ونحن ندعو حكومة رواندا الحالية لأن تواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة لاستعادة السلم والمصالحة في بلدها.

وعلى الرغم من أنه يتعين علينا جميعا أن نتعظ بالدروس المؤلمة للتجربة الرواندية، فمن الضروري محاسبة كل الذين لعبوا أي دور - مهما كان في إصابة شعب رواندا بهذا البلاء محاسبة كاملة عن جرائمهم. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تمام التأييد لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين عن تلك الأحداث التي لا يمكن وصفها إلا بأنها إبادة جماعية. ونتوقع أن تواصل لجنة الخبراء جمع كل الأدلة المتوفرة من أجل التوصل إلى خاتمة سريعة لهذه الحالة المشينة. وبنبيرة مماثلة، نتوقع أن تبدأ سريعا المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكب في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ عملية فحص الأدلة المتوفرة من أجل تقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة. إن من واجب المجتمع الدولي أن يضمن أن هذا الإحساس المتبلد بالحياة الإنسانية والارتكاب المتعمد للأعمال الوحشية أينما وقعت لن يمر دون عقاب. لقد آن الأوان لكي توجه رسالة قوية إلى كل الذين يفترضون أن هذا السلوك الجدير بالازدراء لن تترتب عليه أية نتائج لمجرد أنه يتم خلف الحدود الوطنية.

وأود أن أعلن هنا والآن أن حكومة بلدي تسلم بأنه لا يمكن أن يدوم أي حكم حقيقي إذا ما جرى في ظله إبعاد الناس وحرمانهم من التمتع الكامل باستقلالهم وحررياتهم. لذلك، وانطلاقا من هذا التسليم، شرعت حكومة بلدي في تنفيذ المهمة الكبرى المتعلقة بالتصديق في أقرب وقت ممكن على ما تبقى من صكوك حقوق الإنسان التي لم تصبح سيراليون بعد طرفا فيها، وبذلك نضمن تطبيقها ضمن قوانيننا الداخلية على جميع أبناء سيراليون.

ومع استمرار الصراعات، يبدو أنه لا يوجد أي صراع في قارتنا يستعصي على الحل أكثر من الصراع الدائر في أنغولا حيث أدى انقضاء أكثر من عقدين من الخراب إلى ترسيخ العنف والحرب كأسلوب للحياة. ولا يزال تواصل هذا الصراع، الذي أزهق أرواح آلاف

جميعاً أولياء على أشقائنا. فلم يعد الفقر مجرد محنة يعاني منها أحد أبناء العمومة البعيدين في بلاد بعيدة، كما أننا لن ننجح في وقاية أنفسنا من البليات والمحن التي قد يعاني منها من هم أقل حظاً منا.

إن الدرس الذي ينبغي أن نتعلمه من كل هذا باعتبارنا بشراً هو أن مصيرنا مرتبط ارتباطاً لا ينفصم سواء راق لنا ذلك أو لم يرق. وبالتالي، فإن سعينا المشترك لتحسين عالمنا ينبغي أن تحفزه رؤيا تكون أكثر جرأة - رؤيا لا تقبل أي حل وسط في مكافحة الظلم، سواء كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، رؤيا تسعى إلى تعزيز ركائز التعاون الدولي واستئصال شأفة الفقر ومعالجة أسباب عدم الاستقرار.

تلك إذن هي التحديات التي تنتظرنا والتي ينبغي أن تواجهها الأمم المتحدة الجديدة والتي أعيد تنشيطها بقوة والتزام. إن الوثيقتين "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" لا تبينان فحسب أن السلم والتنمية توأمان لا يمكن الفصل بينهما، بل تتضمنان أيضاً العناصر الأساسية لرؤيا جديدة لعالمنا الواحد. فلنعط هذه الرؤيا التركيز والاتجاه صوب غد أفضل.

السيد سينيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن فيجي حكومة وشعباً، أهني بحرارة سعادة السيد أمارا إيسي ممثل كوت ديفوار بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني واثق تماماً بأن الدورة الراهنة للجمعية ستنتهي أعمالها بنجاح بفضل خبرته الواسعة ومعرفته بمنظومة الأمم المتحدة.

أود أيضاً أن أقدم تحية خاصة إلى الرئيس السابق، سعادة السيد صموئيل إنسانالي، للأسلوب الممتاز الكفاء الذي أدار به أعمال الجمعية في دورتها الثامنة والأربعين.

إن معظم المشاكل التي تحيق بالمجتمع العالمي والتي نوقشت في هذه الجمعية في السنوات السابقة لا تزال دون تغيير. وأي مسح للساحة العالمية يبين بسهولة أنه ما من منطقة في العالم خالية من التوتر؛ وأن البون الاقتصادي الشاسع بين الغني والفقير أخذ في الاتساع؛ وأن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في العديد من أجزاء العالم يزداد احتواؤها صعوبة

يبدو للكثيرين منا أن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لعالمنا يتعرض لخطر مستمر بسبب الصراعات الدائرة في كثير من البلاد البعيدة والقريبة. لقد كان النهج الذي اتبعناه في المنظمة الاعتماد التقليدي على عمليات حفظ السلام. ومع ذلك فإن التجربة الأخيرة بينت أن ذلك لا يعتبر دائماً الخيار الأفضل. ويرى وفد بلدي أنه سيكون من الأفضل للمنظمة أن تركز الجزء الأكبر من مواردها الشحيحة لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية الوقائية.

وسيستمر طرح العديد من الأسئلة عن الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه الأمم المتحدة مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ومن الأهمية الحيوية بمكان أنه ما زالت هناك حاجة إلى تشجيع المشاركة الكاملة لكل الدول الأعضاء في عمل المنظمة وتوفير الفرص اللازمة لذلك. ونحن مقتنعون من نواح كثيرة بأن تعاظم حالة الاضطراب السياسي في العالم أجمع يمثل دعوة قوية إلى جعل مجلس الأمن أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية - ليصبح مجلساً يكرس نفسه لثقافة ترفض السعي الدائم للقلة بأن تفرض هيمنتها على بقية العالم.

وهناك دليل لا يدحض الآن على ضرورة اتباع الأخلاقيات الديمقراطية على الصعيد الوطني. لكن هذا لا ينتهي، ويجب ألا ينتهي عند هذا الحد: فمن الضروري بالمثل أن يتم ذلك على الساحة الدولية أيضاً. ويأمل وفد بلدي في أن تكتسب مداولات الفريق العامل مفتوح العضوية، الذي ينظر في مسألة الإصلاحات المؤسسية، زخماً بما يجعل هذه الاهتمامات تؤتي ثمارها في أقرب وقت ممكن.

لقد أشرت باستفاضة إلى مشاكلنا وشواغلنا ومخاوفنا وتطلعاتنا التي نعتقد أننا نتشاطرها جميعاً في هذه القرية العالمية التي نعيش كلنا فيها. لقد سعينا سوياً على مدى السنين إلى التوصل إلى حلول لطائفة واسعة من المشاكل التي لا يمكن أن تقتصر آثارها بعد الآن على الصعيد المحلي. وإذا كانت رحلتنا خلال عقود عديدة قد علمتنا شيئاً، فهو أن إغماض أعيننا عن واقع عصرنا، أو الابتعاد عنه، أو تجنب المشاركة في مواجهة شواغله، أو الركون إلى التراخي والكسل لن يؤدي إلا إلى توفير راحة أو سلوى وقتية. إن الطفرة الكمية في المواصلات والاتصالات تجعلنا

إن هذه الآراء تدعمها كلمات راف بونشي الحائز على جائزة نوبل الذي قال منذ زمن بعيد يرجع إلى عام ١٩٥٠:

"إن السلم ليس مسألة رجال يتقاتلون أو لا يتقاتلون. السلم، لكي يكون له معنى بالنسبة للعديد من الذين لم يعرفوا سوى المعاناة سواء في السلم أو الحرب، يجب أن يترجم إلى خبز أو أرز، وإلى مأوى وصحة وتعليم، وإلى حرية وكرامة إنسانية أيضا - أي إلى حياة أفضل باطراد. وإذا أريد للسلم أن يستتب فلا بد لشعوب العالم التي طالت معاناتها وطال حرمانها، ولا بد للمعدمين وغيرهم ممن يعانون من سوء التغذية، أن يبدؤوا، ودون مزيد من التأخير التنعم بالوعد بيوم جديد وحياة جديدة".

وبينما قيلت هذه الكلمات في سياق مختلف، أرى أنها تمثل المبرر الكلي لمؤتمر القمة الاجتماعي. إن حكومة بلادي ستؤيد بحماس مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية وستعمل في تعاون مع البلدان الأخرى لتحقيق أهدافه.

إن حكومة بلادي تتطلع إلى القيام بدور نشط في المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر المقبل. لقد اعترفت فيجي دائمة بمساهمة المرأة الهامة في المجتمع وفي العملية الإنمائية بشكل عام.

وفي عام ١٩٨٧، أنشأت حكومة فيجي وزارة المرأة. والإدارة المعنية بالمرأة والثقافة، التي تعمل تحت إشراف تلك الوزارة، تضطلع بمسؤولية رصد التحسينات في مركز المرأة. إنها تسعى إلى تشجيع القطاعين الخاص والعام على تلبية احتياجات المرأة في سياساتهما وبرامجهما. وترمي سياسية الحكومة أيضا إلى تحقيق نسبة ٥٠ في المائة من التمثيل في التدريب والتعيين والترقية على جميع مستويات الخدمة المدنية للنساء على أساس الجدارة والاستحقاق. وتشجع الحكومة نفس الشيء في القطاع الخاص. وأود أيضا أن أذكر أن النساء الثلاث العضوات في مجلس النواب في فيجي جميعهن وزيرات في مجلس الوزراء.

وكلفة؛ وأن الفقر واليأس ما زالا من نصيب جزء كبير من سكان العالم. إن هناك حاجة ماسة لعلاج هذه المشاكل بطريقة شاملة وفورية. والنهج التدريجي الذي اتبعناه حتى الآن إنما يتجه فقط إلى سد الثقب ولا يقضي على الأسباب. فضلا عن ذلك فإن جهودنا تبذل دائما بعد وقوع الأحداث، وفي كثير من الأحيان عندما لا يمكن لضميرنا أن يتحمل رؤية البؤس على شاشات تليفزيوناتنا. ويجب علينا أن نضع الطرق اللازمة لنهج يتسم بطابع وقائي أكبر للمشاكل.

إن المشاكل السياسية كثيرا ما تكون نتيجة لمشاكل اقتصادية واجتماعية. وقرار الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في أوائل عام ١٩٩٥ اتخذ في وقت مناسب تماما. وبينما شاهدنا أوجه تقدم كبيرة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في الكثير من أنحاء العالم، وتطورات إيجابية نحو خفض احتمالات نشوب صراعات إقليمية في مناطق أخرى، فالحقيقة التي لا تزال قائمة هي أنه سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية لا تزال تظهر تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين نتيجة لمشاكل التنمية الاجتماعية المتزايدة. إننا لا يمكننا بعد الآن ألا نبالي بالانتشار المتزايد للفقر والبطالة بين الناس وما يصاحبهما من تهمة.

في كل عام، يموت ما بين ١٣ و ١٨ مليونا من البشر بسبب الجوع والمرض والمجاعة. ويقدر أنه، على مستوى العالم، يعيش واحد من بين كل خمسة أفراد تحت مستوى الفقر. وبينما الحكومات في كثير من الحالات تراوغ بشأن طريقة حلها لهذه المشكلة، يتطلع الفقراء إلى الأمم المتحدة بشكل متزايد لإيجاد حلول فعالة فورية عملية. وإنكار هذه الحقيقة إنكار لكونها تشكل مصدر زعزعة سياسية حقيقيا.

وحتى مجلس الأمن أعرب عن رأيه ومفاده:

"إن السلم والرخاء لا ينفصلان وأن السلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاونا دوليا فعلا من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر". (S/23500، ص ٥)

إننا الآن عند عشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وتؤيد بلادي بقوة المبادئ الواردة في الميثاق وأود أن أؤكد من جديد دعمنا للمنظمة. فعلى مدار الأعوام الخمسين الماضية، شهدت المنظمة تغييرات كثيرة. وزادت العضوية فيها من ٥١ عضواً إلى ١٨٤ عضواً في الوقت الحاضر. وبانتهاء الحرب الباردة تسنمت الهيئة دوراً مركزياً أكبر في الشؤون العالمية. فالطلب يزداد بلا توقف على الموارد المحدودة للمنظمة، وبصورة خاصة، على أمانتها العامة. إننا نؤيد الأمانة العامة ونثني على خطوات التكيف التي تتخذها من أجل تلبية الحاجات المتغيرة للمجتمع الدولي. ونحث الأمانة العامة على الاستمرار في متابعة هدف الكفاءة وفعالية التكلفة. وفي هذا السياق، ترحب حكومة بلادي بإقامة مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ونعتقد أن هذا يمثل ابتكاراً مهماً سيسهم في كفاءة أكبر في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونؤيد تأييداً تاماً الجهود المتواصلة لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة من جانب إدارة الأمم المتحدة وهياكلها المؤسسية.

وفي السياق نفسه تؤيد حكومتي الرأي بأن الأوان قد آن لاستعراض الهيكل الحالي لمجلس الأمن وعضويته. فمع الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة منذ إنشائها، ومع التغييرات التي حدثت على المسرح السياسي العالمي في السنوات الأخيرة، ومع طبيعة المشاكل التي يجب أن تحلها الأمم المتحدة، بما فيها المسائل المتنوعة الاقتصادية والبيئية وتلك المتعلقة بحفظ السلم ومراقبة السلم، فإننا نتفق على أن الحاجة تقوم الآن إلى النظر في تحويل مجلس الأمن إلى جهاز موسع يمثل العضوية تمثيلاً أكثر إنصافاً ليتسنى النظر في هذه المسائل بشمولية أكبر.

وفي هذا السياق، نرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وبزيادة هذه العضوية (A/48/47) استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المتخذ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كما نرحب بالتوصية بأن يواصل الفريق العامل مفتوح العضوية أعماله. وفي حالة توسيع العضوية في مجلس الأمن، فإن فيجي تؤيد تأييداً كاملاً عضوية اليابان، مسلمة بدورها الهام ليس فقط كجار له قيمته في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإنما أيضاً كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي.

إن حكومة بلادي ستواصل تعزيز ورفع مركز المرأة. وهي تقوم بعملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وستستكشف فيجي أيضاً عضوية اللجنة المعنية بمركز المرأة، وذلك وفقاً لسياستها القائمة على تعزيز دور المرأة في الخطط الإنمائية الوطنية للبلاد. وفيما يتعلق بمسألة الإنصاف بين الجنسين، أؤمن بأنه لتحقيق المبادئ الواردة في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة يجب الاستمرار في تطبيق مبدأ المشاركة المتساوية للمرأة في الأمانة العامة لهذه المنظمة، على أساس إقليمي منصف، وكما يجب إيلاء هذا الأمر أولوية عاجلة.

لقد سر بلادي أن تشارك في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في بربادوس في أوائل هذا العام. وباختصار، عقد المؤتمر بسبب اعتراف عالمي بالمشاكل التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبينما برهن مؤتمر بربادوس على أهميته عندما أعاد التأكيد على الظروف البيئية والاقتصادية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة، يود وفد بلادي أن يؤكد مجدداً أن المؤتمر لم يكن سوى بداية لعملية أكبر. ويجب أن نعمل الآن لتنفيذ برنامج عمل وإعلان بربادوس.

وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي وخصوصاً البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والصناعية على الاستجابة للدعوة إلى تعزيز وتشجيع برامج تنمية الموارد البشرية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. فالمساعدة الفنية المتزايدة سوف تعزز من القدرات المؤسسية والإدارية للبلدان الجزرية الصغيرة على تنفيذ برنامج العمل. وأحد سبل تنفيذ ذلك يتمثل في توفير موارد مالية جديدة وإضافية وفقاً للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وما لم يجر على سبيل الاستعجال تحفيز الردود الدولية الخلاقة والداعمة للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية في مجال التخطيط للتنمية المستدامة، فإنني أخشى من أن تعرضها المستمر لمخاطر العوامل الطبيعية وكذلك الاجتماعية - الاقتصادية سيزداد. ومن المؤاتي في هذا الإطار أن نذكر المجتمع العالمي بأن يفي بالالتزامات التي قطعها على نفسه في ريو قبل عامين.

الحوار، الى توافق في الآراء بشأن مستقبل بوغينفيل. وسمحوا لي أن أقول إن التزامنا بحفظ السلم وتوكيد مستمر لإيماننا بأن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يعبر عنها تعبيراً عملياً. وفيجي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، ستواصل الاضطلاع بدورها في تعزيز السلم والأمن العالميين.

وفيما يتعلق بموضوع حفظ السلم، أود في هذا الوقت أن أعرب عن ارتياح حكومة بلادي إزاء تعزيز إدارة عمليات حفظ السلم. وأعتقد أن التجديدات المستمرة في الهيكل المؤسسي لهذه الإدارة ستكون ضرورية لاضطلاعها بدور مفيد وفعال في دعم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم.

هذا العام يعد معلماً بارزاً هاماً في تطور القانون الدولي للبحار. وفيجي كانت أول دولة تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. لذلك يسرنا أن الاتفاقية، بعد ١٢ عاماً من اعتمادها، ستدخل حيز التنفيذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. والاتفاقية تمثل إنجازاً تاريخياً للمجتمع الدولي. وسوف تقرر حكم القانون في مساحة تزيد على ثلثي سطح الكرة الأرضية، وتشجع على استخدامها استخداماً سلمياً. وفيجي، شأنها شأن دول أخرى عديدة، بدأت بالفعل في تنفيذ أحكام الاتفاقية وذلك عن طريق قانون مساحاتها البحرية. لذلك فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ من شأنه أن يدعم مطالبنا في المياه الأرخيلية والبحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وما فتئت فيجي تؤيد دوماً المشاركة العالمية في الاتفاقية. لذلك نرحب بإبرام الاتفاق لحل المسائل المتعلقة المتصلة بجزء الاتفاقية الخاص بالتعدين في قاع البحار العميق، وهو الجزء الحادي عشر. وكما حدث في مؤتمر قانون البحار، كان من دواعي سرور وفدنا، ووفود أخرى، القيام بدور نشط وبناء من أجل التوصل الى ذلك الاتفاق الهام. وقد وقّعنا الاتفاق وسنصبح طرفاً فيه. ونحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية وفي الاتفاق الجديد بغية تحقيق هدف المشاركة العالمية.

يرتبط بقانون البحار ذلك المؤتمر الهام المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. إن السمك هبة قيّمة من الطبيعة للإنسان. بيد أن استغلال الإنسان لهذا المورد الحيوي

تابعت حكومة بلادي عن كذب وباهتمام بالغ، اجتماعات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية تعالج سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. وإننا نعتبر موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يشاركون في البعثات المختلفة التي ترعاها الأمم المتحدة جزءاً مكملًا وعنصرًا جوهرياً من تلك البعثات. لقد رأينا شجاعتهم في كمبوديا ورواندا ويوغوسلافيا السابقة وفي أرجاء أخرى من العالم. وإذا كان للأمم المتحدة أن تواصل الاعتماد على الرجال والنساء كأفراد للمساعدة في تنفيذ ولايات هيئاتها المختلفة، فمن الإنصاف واللائق أن توفر لهم مستوى مناسباً من السلامة والأمن. وإن اللجنة المخصصة عملت في دورتها الأخيرة بشكل بناء للغاية وأحرزت تقدماً هاماً. إلا أن من المهم للجنة المخصصة أن تنتهي أعمالها في أسرع وقت ممكن وإننا نحث على إتمام ذلك. إننا نهتم اهتماماً حقيقياً بإبرام هذه الاتفاقية لأن فيجي فقدت عدداً من رعاياها في عدة عمليات لحفظ السلم، وأصيب كثيرون آخرون بجروح. ولذلك، فإن حفظ السلم بالنسبة لنا كلف ثمناً مرتفعاً. إنه ينطوي على تضحيات لا يقدمها الأفراد فحسب، وإنما أيضاً الأسر التي يتركونها وراءهم. إلا أن حكومة بلادي لم يترعزع إيمانها بأن الثمن الذي دفعناه وما زلنا ندفعه بمشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم لم يذهب سدى إن كنا قد ساهمنا في جعل العالم مكاناً أكثر أمناً. إننا ندين بذلك لأطفالنا ولأطفال أطفالنا.

وفي الوقت الحالي، يوجد ما لا يقل عن ١٠٠٠ جندي فيجي يخدمون في عمليات السلم المختلفة - في لبنان وسيناء والعراق والكويت ورواندا. ولقد وافقنا قبل وقت قصير على المشاركة في قوة حفظ السلم الإقليمية في بوغينفيل في بابوا غينيا الجديدة. وكان هذا استجابة مباشرة لطلب تلقيناه من حكومة بابوا غينيا الجديدة، بتأييد من الأطراف المعنية في بوغينفيل. ومشاركتنا في قوة حفظ السلم الإقليمية لجنوب المحيط الهادئ الموفدة إلى بوغينفيل تتم بالتوافق مع جاراتنا الأخريات في جنوب المحيط الهادئ، وهي تونغا، وفانواتو، وجزر سليمان، وأستراليا، ونيوزيلندا. ومشاركتنا تتم أيضاً لغرض محدد، هو مساعدة حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف المعنية في بوغينفيل على تسهيل قيام بيئة آمنة يستطيعون فيها أن يعقدوا مؤتمراً للسلم، وأن يتوصلوا، من خلال

لتطورات كاليديونيا الجديدة في عملية التمهيد للاستفتاء المقرر عقده في عام ١٩٩٨.

كذلك فإن المسائل النووية وعمليات نقل النفايات الضارة والمشعة عبر الحدود تشير قلقنا الكبير في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وما فتئت فيجي منذ أمد طويل معارضا دائبا للتجارب النووية في جميع الأماكن وجميع البيئات. ومعارضتنا لهذه التجارب لا تستند الى اهتماماتنا البيئية فقط. إن معيشة شعبنا اعتمدت لمئات السنين على أرضه المحدوده وعلى موارده من البيئة البحرية. ومن حيث الجوهر فإن كراهيتنا للأسلحة النووية والتجارب النووية تستند الى اعتقادنا بأنه ببساطة لا يوجد مكان للأسلحة النووية في منطقتنا بل وفي أي مكان آخر من العالم. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ قيام فرنسا بالوقف المؤقت للتجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ، ونحث الحكومة الفرنسية على الموافقة على الوقف الدائم للتجارب في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

إن فيجي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن المعاهدة تمثل إنجازا فريدا في مجال تعزيز السلم والأمن العالميين وخفض خطر الحرب النووية. ومنطقة المحيط الهادئ اعترفت منذ وقت طويل بالمبادئ المكرسة في المعاهدة، واعتزت بها أيما اعتزاز. وهذه المبادئ تجد تعبيرها في معاهدة راروتونغا، التي تقرر جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد نشجع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على الانضمام الى بروتوكولات معاهدة راروتونغا تدليلا على التزامها بعدم الانتشار النووي وحظر التجارب في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

كما نشعر بالقلق إزاء عمليات النقل عبر الحدود - وخاصة النقل البحري عبر المنطقة - لشحنات البلوتونيوم المرسله من أوروبا الى اليابان. وإننا لأسباب واضحة نعارض بكل شدة هذا التطور ونرجو رجاء حارا ألا يجري إرسال المزيد من هذه الشحنات عبر المنطقة.

إن بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ منخرطة في الوقت الحالي في عملية تفاوض على اتفاقية اقليمية لحظر إرسال المواد الضارة الى الدول الجزرية المنتمية الى محفل جنوب المحيط الهادئ ومراقبة نقلها

استغلالا غير منظم وعشوائيا يستنزفه ويدمره بشكل سريع. إن السمك مورد وطني وإقليمي ومادة غذائية قوامية في طعامنا. إن ما يقرب من ٤٠ في المائة من سمك التن في العالم موجود في منطقة جنوب غربي المحيط الهادئ، وذلك بخلاف الأنواع الأخرى. كذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء الأثر الطويل الأمد على هذه الموارد وعلى النظام الايكولوجي البحري في مجموعه، وذلك اذا ما استمرت الممارسة الحالية لصيد الأسماك دون ضابط أو رابط وخاصة في أعالي البحار. وقد تم تنظيم المؤتمر لمواجهة المشاكل الملحة التي تواجهها فيما يتصل بالحفاظ على مصائد الأسماك وادارتها في جميع أنحاء العالم. وهذه المشاكل ينبغي تناولها من منظور كل من الجيل الحالي والأجيال والمقبلة. لذلك فإن، فيجي تؤيد بقوة التوصل الى نتيجة فعالة من المؤتمر، نتيجة من شأنها ضمان حفظ الموارد السمكية للبحار والمحيطات على الأمد الطويل واستخدامها استخداما مستداما. ووفدنا، بالتعاون مع وفود أخرى في المؤتمر، لن يدخر جهدا في العمل صوب تحقيق هذا الهدف. ونحن ممتنون للثقة التي وضعت في بلدنا بانتخابنا رئيسا للمؤتمر.

منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، ما فتئنا نشهد تطورات إيجابية بناءة في عملية السلم في الشرق الأوسط. وقد انقضى ما يقرب من العام منذ إعلان المبادئ الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأعقب ذلك الإعلان الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا الموقع في القاهرة في أيار/مايو من هذا العام. واتفاق السلم الأخير بين اسرائيل والأردن، الموقع في واشنطن في تموز/يوليه الماضي، كان حدثا إيجابيا جدا آخر. وحكومتي تؤيد عملية السلم في الشرق الأوسط. وبصفة خاصة نعرب عن الأمل في استمرار المفاوضات الثنائية الحالية بين اسرائيل والأردن وبين اسرائيل والفلسطينيين. كما نأمل أن يؤدي الحوار الحالي بين سوريا ولبنان واسرائيل الى المزيد من الاتفاقات في النهاية. والآن أود أن أشير الى عدد من المسائل في منطقتنا، منطقة جنوب المحيط الهادئ، وإحداها مسألة كاليديونيا الجديدة. ولئن كانت قد حدثت بعض التطورات الايجابية في كاليديونيا الجديدة بالنسبة لاستمرار تنفيذ اتفاقات ماتنيون، فإنني أؤمن بأن الحاجة لا تزال تقوم إلى تسريع عملية تصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية في الاقليم. وفي هذا الصدد، ستواصل حكومتي متابعتها باهتمام كبير

في إزالة القيود عن الاقتصاد للتقريب بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛ وضبط نمو الإنفاق الحكومي لكفالة توفر الموارد للنمو في القطاع الخاص؛ وإصلاح نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتقليل تشوهات السوق وتحسين الحوافز للمغامرة وبذل الجهود؛ وتنفيذ سياسات الأجور التي تسلم بالأهمية القصوى للمحافظة على التنافس الدولي؛ وتعبئة جميع قطاعات المجتمع دعماً للتوسع الاقتصادي. وهذا كله يمثل صفقة من سياسات تعزيز الذات بالتبادل.

وفي عالم مترابط اقتصادياً وتكافل فيه جميعاً من الناحية الاقتصادية، ليس هناك بلد، بغض النظر عن حسن نوايا جهوده الوطنية، يمكنه وحده تحقيق الاستدامة الذاتية بدون الدعم والتفاعل من الخارج. وهذا يصدق على الاقتصادات الكبيرة المتنوعة، ويصدق بالتأكيد على الاقتصادات الصغيرة والمعزولة مثل اقتصادنا. وجهودنا الداخلية الرامية إلى تهيئة مناخ اقتصادي أفضل لن تنجح إذا لم تدعمها الاستثمارات الخارجية. ولن تنجح كذلك أن حرماناً أو منعنا من الوصول إلى أسواق مزيد من البلدان المتقدمة النمو. ولذا فإن جهودنا تعتمد على الاستثمار من الخارج وعلى وصول منتجاتنا إلى الأسواق التقليدية والجديدة. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للبلدان المتقدمة النمو المجاورة لنا على الاهتمام الذي أولته لبعض صادراتنا. غير أننا نعتقد أنه لا بد من زيادة تحسين الترتيبات الحالية انطلاقاً من روح التعاون الإقليمي والتوازن التجاري الأفضل.

وفي جهودنا لتطوير اقتصادنا، بوسعنا أيضاً أن نعول على دعم وتفهم أصدقائنا وشركائنا في المنطقة المجاورة لنا من آسيا. إننا نقدر أيما تقدير اتصالاتنا وعلاقاتنا الاقتصادية المتزايدة، ولا سيما مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وماليزيا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا وتايوان، ونحن على ثقة من زيادة تعزيز هذه العلاقات في المستقبل.

لقد قدر الأونرابل اللواء ستيفيني رابوكا، رئيس وزرائنا، تقديراً عظيماً للترحاب الحار الذي لقيه أثناء زيارته الأخيرة إلى جمهورية الصين الشعبية وتايوان. وتظل فيجي ملتزمة بعلاقاتها الرسمية مع جمهورية الصين الشعبية ولكنها أيضاً تقدر أيما تقدير تعاونها التجاري والاقتصادي مع تايوان. ويحدونا الأمل

عبر الحدود والتصرف بها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ.

تؤيد بلادي تأييداً تاماً هذه المبادرة وتشارك مشاركة نشطة في العملية التفاوضية. من المتوقع اعتماد الاتفاقية في منتصف عام ١٩٩٥. وهذا سيقوي عزمنا على إبقاء منطقة جنوب المحيط الهادئ خالية من النفايات المشعة والخطرة.

وعلى الصعيد الوطني، بدأت حكومة فيجي العمل بشأن استعراض دستور البلاد لعام ١٩٩٠. ولقد تم بالفعل إعلان أسماء اللجنة البرلمانية المنتقاة لاستعراض الدستور. وتم اختيارهم من طرفي مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهم يمثلون جميع المجموعات العرقية الموجودة لدينا. وعقد رئيس تلك اللجنة، السناتور فيليب ن. بول، وزير الشؤون الخارجية الموكل بمسؤوليات خاصة بشأن استعراض الدستور، اجتماعاً مثيراً للجنة قبل بضعة أيام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وافقت الحكومة على الجدول الزمني لاستعراض الدستور، في أعقاب إقرار البرلمان لصلاحيات لجنة استعراض الدستور. وبسبب الانتخابات العامة التي أجريت في فيجي في شباط/فبراير من هذا العام، تأخرت عملية الاستعراض بعض الشيء، ولكن من المتوقع أن يبدأ العمل الموضوعي للجنة سرعان ما يجري تعيين اللجنة، وهو ما سيحدث قريباً.

إن اقتصاد فيجي صغير للغاية وموجه نحو التصدير بحيث لا يمكنها أن تبقى بمعزل عما يحدث لاتجاهات الاقتصاد العالمي. ولذلك فإننا أقل قدرة على استيعاب الاتجاهات المختلفة في الظروف الاقتصادية الخارجية من الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعاً؛ وبالمثل، فإن التحسن في الاقتصاد العالمي أبطأ من أن تنعكس آثاره على اقتصادنا الصغير. ونحن، مثل الكثير من البلدان النامية الأخرى، لا نزال في عملية الانتعاش التدريجي بعد نكسة مطولة أحاقت بالعالم بأسره. وكالعديد من البلدان، تعين علينا تكييف سياستنا الاقتصادية بحيث يمكننا اتخاذ نهج يتجه صوب السوق بدرجة أكبر. وهذا يتضمن الأساسيات التالية: تدخل أقل في السوق؛ والتسليم بأن الحكومة لا يمكن أن تفعل كل شيء وأن القطاع الخاص هو محرك التنمية الذي يجب على الحكومة تكميله بدلاً من التنافس معه؛ وتشجيع وتجديد المشاريع والمهارات والقدرات والعمل الجاد. وبهذا الأسلوب نمضي قدماً

العديدة في منطقتنا بأسرها. وفي هذه الأوقات التي يصبح فيها الحصول على الموارد الثمينة من أجل الأغراض الإنمائية أكثر شحاً وصعوبة مع كل يوم يمر، أود أن أؤكد للمانحين والوكالات أن حكومتي ستدير هذه الموارد الشحيحة وتستخدمها بحرص وفعالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد الكلمات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد بمدة عشر دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد زاخاراكيس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر وفدي بأنه مضطر لممارسة حقه في الرد، لكي يرد على البيان الملتهب الذي أدلى به البارحة وزير خارجية ألبانيا.

لقد سعت اليونان دوماً إلى تطوير علاقات حسن جوار مع ألبانيا، على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، وذلك وفقاً للمبادئ الأساسية التي كرستها الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

وكانت اليونان أول بلد يدعم ألبانيا بكل الطرق الممكنة، في مسيرتها نحو التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية. وللأسف، فإن موقف اليونان الودي والداعم لم يقابل بالمثل من نظام الحكم الحالي في ألبانيا.

إن الأقلية اليونانية الكبيرة في ألبانيا، التي حرمت من كل حقوقها، وتحملت معاناة لا توصف أثناء نظام الحكم السابق، كانت تأمل، بعد سقوط الحكم الشمولي، في أن تعامل وفقاً لأحكام الصكوك المعترف بها دولياً، والمتصلة باحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات. إلا أن الوضع لم يتغير كثيراً: فحقوق الإنسان الأساسية، وخصوصاً في مجالي التعليم والدين، ما زالت تنتهك على الرغم من التأكيدات الشفوية التي تقدمها الحكومة الألبانية بخلاف ذلك. وهذه السياسات القمعية بلغت ذروتها باعتقال ومحاكمة خمس شخصيات بارزة من الأقلية اليونانية.

الصادق في أن تتمكن جمهورية الصين الشعبية وتايوان، عن طريق استمرار الحوار والمفاوضات المباشرة، من التوصل إلى اتفاق بشأن الأساس العملي الذي يمكن من خلاله تعزيز وتوسيع التعاون بينهما، بما في ذلك التعاون على الصعيد الدولي.

لقد كان إنشاء محفل جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٧١ مبادرة مبكرة اتخذتها فيجي عقب استقلالها، مع استراليا وجزر كوك وناورو ونيوزيلندا وتونغا وساموا الغربية. ويتألف المحفل الآن من ١٥ عضواً، وهم يجتمعون على مستوى رؤساء الحكومات. وقد انبثق المحفل من رغبة قادتنا في تطوير الاستجابات الجماعية لمجموعة واسعة متنوعة من المسائل الإقليمية، بما في ذلك مسائل التجارة والتنمية الاقتصادية والطيران المدني والملاحة البحرية والاتصالات والطاقة والبيئة والقضايا السياسية والأمنية.

هناك تطور هام أخير هو حوار ما بعد المحفل: بعد اجتماع المحفل مباشرة، تجتمع بلدان المحفل الجزرية على نحو منفرد مع شركائها من البلدان الأكثر تقدماً تجارياً واقتصادياً لمناقشة الأولويات والقيود الإنمائية في المنطقة. ويتضمن شركاء حوار ما بعد المحفل كندا وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا واليابان وتايوان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومن منطلق كوننا أمماً جزرية صغيرة تعتمد اقتصاداتها على تحافظ على مقومات نموها على الروابط الاقتصادية مع هذه الاقتصادات الأكبر والأكثر نشاطاً، فإننا نقدر هذه المناقشات ونثق بأنها ستبقى مستمرة.

وفي سياق أوسع، نؤمن، نحن أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ، بأن مما يكتسي الأهمية ويعود بالفائدة المتبادلة أن ترتبط أمانة المحفل ارتباطاً وثيقاً مع الأمم المتحدة. ولهذا السبب، قرر أعضاء المحفل التماس مركز المراقب في هذه المنظمة لأمانة محفل جنوب المحيط الهادئ. ونحث الجمعية العامة على أن تنظر في هذا الطلب بعين العطف.

أخيراً، أود أن أغتنم الفرصة لأعرب من هذه المنصة، عن تقدير حكومتي وشعبي وشكرهما الجزيل للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة ومختلف منظماتها ووكالاتها، على تواصل دعمهم ومساعدتهم التقنية لتنميتنا الوطنية، بل الواقع للمشروعات الإنمائية

اسمحوا لي أخيرا أن أذكر بأن البرلمان الأوروبي أعرب في قراره المتخذ بالأغلبية الساحقة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عن

"[القلق] من الشكاوى التي سبق أن سجلها مراقبون أجانب ... فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، ... حيث تعرض المتهمون للإذلال، وسجنوا في ظروف غير انسانية، وعذبوا وحرموا من الاتصال ... بينما كان الصحفيون ضحايا لإهانات وأعمال وحشية وتعرض بعضهم للطرْد".

وقد دعا البرلمان الأوروبي الحكومة الألبانية إلى الإفراج فورا عن ممثلي الأقلية الإثنية، وفي الوقت نفسه طالب بأن يمارس المجلس الضغوط على الحكومة الألبانية "لكي تفي بالتزاماتها تجاه الاتحاد وتعجل بعملية التحول الديمقراطي" و "تكفل حكم القانون".

ويصعب علينا أن نفهم كيف يمكن لوزير الخارجية الألباني أن يعرض كل هذه الاستدعاءات والتوصيات على هذه الجمعية العامة على أنها مصدر ارتياح تجاه انجازات حكومته في عملية التحول الديمقراطي.

وفيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى ألبانيا، أود أن أوضح أن اليونان وافقت على منح ألبانيا ١٥ مليون وحدة من عملة الاتحاد الأوروبي، وإن كان من البديهي أن هذه المساعدة يقصد بها إعانة البلد المستفيد منها في عملية التحول الديمقراطي، لا تشجيعه في سياساته القمعية. وبالنظر إلى الحادث المؤسف الذي أشرت إليه لتوي، وجدت اليونان أنها مضطرة للتوقف عن منح هذه المساعدة إلى أن تدل ألبانيا بالممارسة العملية على احترامها لقواعد القانون الأساسية والحريات الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالعمال المهاجرين بطريقة غير قانونية، تجدر الإشارة إلى أن الحدود اليونانية عبرها في السنوات الأخيرة، عدد يتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ ألباني، بحثا عن أحوال معيشية أفضل في اليونان. وهذا العدد الضخم من المهاجرين بشكل غير قانوني، الذي لا يتناسب مع قدرات اليونان، يرجع جزئيا إلى التسامح الذي تبديه السلطات اليونانية

واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد بأن لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات اتخذت، يوم ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، قرارا تعرب فيه عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان لأفراد الأقلية الإثنية اليونانية في ألبانيا واضطهادهم، وطلبت إلى حكومة ألبانيا:

"أن تلتزم بالأحكام ذات الصلة لصكوك حقوق الإنسان الدولية ... وأن تتخذ على الفور كل التدابير اللازمة لضمان حصول الأشخاص المتهمين على محاكمة عادلة ...".

وتحديا لهذه التوصيات نصبت الحكومة الألبانية محاكمة سياسية تذكرنا بأحلك أيام النظام الاستبدادي، محاكمة كانت في نظر مراقبين محايدين من منظمات ومؤسسات دولية، مهزلة ترتكب باسم إقامة العدل.

ولا أود أن أخوض في التفاصيل المتضمنة في التقارير والقرارات العديدة المقدمة في هذا الصدد من هيئات دولية كثيرة، وسأقتصر على ذكر تقرير البروفسير اندري ريبيلينسكي المعني من طرف مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لرصد المحاكمة، هذا التقرير الذي يورد قائمة بسلسلة طويلة من مخالفات صارخة سجلت قبل المحاكمة وأثناءها، وأشدد هنا على أنها مورست وفقا لقوانين أنور خوجه الجنائية والاجرائية التي ما زالت سارية في ألبانيا.

اسمحوا لي أن أذكر أيضا بتقرير ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لأنصار حقوق الإنسان في مینسوتا وكذلك بالرسالة التي وجهتها منظمة رصد حقوق الإنسان/فرع هلسنكي في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى الرئيس بريشا، وأعربت فيها عن القلق إزاء إدانة خمسة من المجموعة الإثنية اليونانية "حرموا من الحماية الاجرائية الأصولية"، ودعت فيها الحكومة الألبانية إلى

"احترام حقوق جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية في حرية التعبير والانتماء دون تمييز على أساس الأصل الإثني أو القومية".

أعرض، وبالذات بالنسبة للأمم المتحدة، من حيث صلتها المباشرة باحترام حقوق الإنسان وحريات الفرد الأساسية.

وفي هذا السياق، أعتقد أن ألبانيا، بدلا من شن هجمات لا مبرر لها على اليونان والتخلي عن مسؤوليتها عن الحالة المحزنة السائدة في أراضيها، من الأفضل أن تستجيب للأوامر والنداءات والمشورة الموجهة إليها من جانب المجتمع الدولي وأن تعمل على ضمان حكم القانون لصالح سكانها جميعا.

وكما ذكر وزير الخارجية اليوناني أمام الجمعية قبل خمسة أيام، لا تزال اليونان مستعدة للرد بإيجابية على أي بؤار ملموسة بأن ألبانيا ترغب في التقيد بالتزاماتها الدولية.

لكن بيان وزير الخارجية الألباني كان تذكرا بحقبة انقضت، وبيّن أن ألبانيا أمامها طريق طويل قبل أن تأخذ مكانها بين أسرة الأمم الأوروبية الديمقراطية.

السيد تخت رافانوشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أدلى وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة اليوم ببعض الملاحظات غير المقبولة عن وحدة أراضي بلدي وردد ادعاءات غير صحيحة فيما يتعلق بجزر أبو موسى، وطومب الكبرى، وطومب الصغرى، التي كانت جزءا من الأراضي الإيرانية منذ الأزل. لقد رسم صورة من الحقائق والأحداث والتطورات فيما يتعلق بالجزر وبالعلاقات مع إيران لن تثبت أمام أي اختبار.

ورغم كل العبارات الطنانة عن مزايا الحوار والمفاوضات مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية، لا تزال الحقيقة أن آخر حدث كان زيارة وزير خارجيتنا للإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٢. وقد نوقشت المسألة هناك، ووجه دعوة إلى المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة لاستئناف المفاوضات في طهران، وذلك العرض لا يزال قائما. غير أن الإمارات العربية المتحدة لم تستجب حتى الآن لذلك العرض. بل إنها لجأت، في الحقيقة، إلى تكتيك إثارة المشاعر حول المسألة واستغلال بعض المنظمات، التي لا يوجد فيها حضور إيراني، لإصدار بيانات لا أساس لها.

لأسباب إنسانية تجاه هذا الشعب الجار المعذب. واسمحوا لي أن أضيف أن التدفق الضخم من التحويلات التي ترسل بانتظام إلى ألبانيا يشكل مصدر دخل بالغ الأهمية للاقتصاد الألباني العليل، مصدرا كنا نظن أنه سيلقى التقدير الواجب.

وبغية التصدي لهذه المشكلة بأسلوب منظم اقترحت الحكومة اليونانية، قبل ثمانية شهور، إبرام اتفاق للعمالة الموسمية، وبالتالي لإعطاء الصفة الشرعية لوضع العمال الألبان في اليونان، إلا أن الحكومة الألبانية لم تكلف خاطرها حتى بالرد على الاقتراح. وبالمثل كان موقف الحكومة الألبانية سلبيا إزاء اقتراحنا بالتعاون عبر الحدود ومنع الجريمة.

إزاء هذا الوضع، لم يكن بوسع اليونان إلا اتخاذ التدابير اللازمة المنصوص عليها في تشريعاتها، والتي لا تعد بأي حال تدابير تأديبية أو أكثر تشددا أو تقييدا من التشريعات التي تطبقها دول المجتمع الدولي الأخرى في مثل هذه الظروف.

أما عن سوء المعاملة المزعم لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، فيكفي أن أقول إنهم عند ترحيلهم صرحوا علنا لوسائل الإعلام الجماهيرية أن رغبتهم الوحيدة هي العودة إلى اليونان بأسرع ما يمكن.

ومن المؤسف أن وفدي لا يمكنه، نظرا للوقت المحدود المخصص لحق الرد، أن يفند كل زعم من المزعّم على حدة، لو كانت حقا تستأهل التفنيد.

ولا أود سوى أن أضيف بضع كلمات بخصوص ادعاءات وزير الخارجية الألباني المضللة بكل معنى الكلمة والمزيفة للتاريخ، المتعلقة بما يسمى الأقلية الألبانية في اليونان المعروفة باسم "تسامي". لقد حاول الوزير الألباني عمدا أن يضلّل هذه الجمعية بتجمل قضيته، ولكنه سها قصدا عن ذكر حقيقة أن تلك الأقلية تواطأت بنشاط مع دول المحور أثناء احتلال اليونان، ثم اختارت أن تتبع أسيادها الفاشيين، والنازيين، في عام ١٩٤٦، إلى ألبانيا حيث استقرت لأسباب لا تخفى على أحد.

وما كنت لأخذ من وقت هذه الجمعية لو كانت القضايا التي ذكرتها مجرد خلافات ثنائية بين اليونان وألبانيا. ولكنها ليست كذلك. إنها مسائل ذات اهتمام

تفتقر إلى الشجاعة والإرادة اللازمين لمواجهة الضغط والتشجيع غير الصريحين من داخل المنطقة وخارجها للإبقاء على الجمود السائد في المنطقة بل وحتى العمل على تفاقم الحالة.

وثمة، في رأينا، حكومات معينة في المنطقة وخارجها، تستغل الحالة فتشجع المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة على اتباع نهج عدواني تدريجي صوب المسألة المطروحة من أجل تحقيق أهدافها السياسية القصيرة النظر. ولا يساورنا أي شك في أن هذا النهج لن يضمن المصالح الطويلة الأجل لتلك الحكومات، ولا مصالح الإمارات العربية المتحدة، ناهيك عن مصالح المنطقة كلها.

لا تزال حكومتي مستعدة لتناول المسألة مباشرة مع المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة. ودعوتنا إلى مسؤولي الإمارات العربية المتحدة بزيارة طهران دعوة مخصصة لاستئناف محادثات ثنائية جادة دون أية شروط مسبقة. وقد وجهه هذا العرض في عدة مناسبات، وأجازف بالجوء إلى التكرار الممل فأعلن هنا في الجمعية، بالنيابة عن حكومة إيران الإسلامية، أن المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة لديهم دعوة دائمة لزيارة طهران والانخراط في محادثات جادة بغية حل المسألة مرة وإلى الأبد. ونحن مستعدون لاستقبال وفدهم في أقرب وقت ابتداء من الأسبوع المقبل.

قبل أيام قليلة، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أكد وزير خارجيتي، في بيانه أمام هذه الجمعية، على المفهوم الذي تؤمن به جمهورية إيران الإسلامية فيما يتصل بمسائل أوسع نطاقاً تتمثل في السلم والأمن والتهديدات المتصورة بالإضافة إلى الأهمية الرئيسية للقواعد العامة للقانون الدولي، التي تتضمن بالطبع عدم جواز المطالبة بأراضي الغير. إن احترام هذه المبادئ وتنفيذها بالكامل لهما أهمية حاسمة بالنسبة للأجيال المقبلة لشعوبنا في المنطقة من أجل حسم خلافاتنا السياسية وبدء السباق الحقيقي: السباق نحو التنمية والرخاء، السباق الذي تأخرت فيه منطقتنا كثيراً بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

لا أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب أو المكان المناسب للخوض في هذه المسألة. مع ذلك، أود أنؤكد

وحتى بيان وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة صباح اليوم يبين بجلاء أن حكومته لا تزال ترفض الانخراط في حوار جاد ومفاوضات مباشرة، بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام ومعايير القانون الدولي. لقد كان من المفيد أن نلاحظ أن وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة أعرب عن الرغبة السابقة لحكومته في المفاوضات المباشرة مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية، ولكنه حدد أيضاً مقداً غرض ونتيجة هذه المفاوضات المباشرة.

وأود أن أقول لوزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بكل احترام إن المفاوضات المباشرة تجري عادة لإيجاد حل عادل لمشكلة عامة لا من أجل ضمان الهدف المحدد مسبقاً لأحد الأطراف. ونحن من جانبنا، وبالنيابة عن حكومتي، أعلن مرة أخرى استعداد جمهورية إيران الإسلامية المستمر من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بدون أية شروط مسبقة. وأن اتفاق ١٩٧١ لا يزال قائماً وسليماً وسيكون أساس جهودنا المشتركة، في سياق المفاوضات المباشرة، لإزالة مصاعبنا.

ولا يتفهم وفدي الجدوى الحقيقية من هذه الممارسة العلنية التي يخترعها وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بأن يدعي السيادة على أجزاء من أراضي جمهورية إيران الإسلامية في التجمعات الدولية، بما فيها الجمعية العامة. وحتى البيان الذي أدلى به رداً على وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة مشكوك في فائدته أيضاً، باستثناء كونه وسيلة لتصحيح السجل. إننا ندين لشعبنا وللتاريخ بالتخلي عن سياسات الإثارة والنزعة التحريرية الوجودية والانتهازية. وبدلاً من ذلك، يجب أن نسعى بكل قوة لحل خلافاتنا بطريقة ودية وغير عاطفية لإعادة الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار.

ولسوء الحظ، نحن غير مقتنعين بأن المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة لديهم نفس هذا النهج لحل المشكلة أو ربما حتى نفس جدول الأعمال للمنطقة. إن مسلكهم العنيد ونهجهم في السنوات القليلة الماضية، ولا سيما رفضهم منذ البداية الانخراط في مفاوضات جادة، ومحاولاتهم جعل هذه المجموعة العربية أو تلك تعلن رأيها بشأن المسألة لدليل على قولنا إن الإمارات العربية المتحدة لا تزال

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترفض أسلوب التصعيد والتهديد باستعمال القوة العسكرية الذي تتبعه الحكومة الإيرانية والإجراءات التي تتخذها لتغيير الوضع الديمغرافي وتكريس احتلالها للجزر. وقد تجلّى آخرها في تسيير خط جوي يربط بين بندر عباس وجزيرة أبو موسى، وإقامة محطة لتحلية المياه في تلك الجزيرة. إن الاحتلال الإيراني للجزر لا يغير الوضع القانوني لها، ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال بناء على المبدأ المستقر في القانون الدولي.

لقد أعلنت حكومة بلادي عن المبادرة بعرض النزاع مع إيران على محكمة العدل الدولية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة الجزر الثلاث. وإذا توكّد سلفاً قبولنا لكافة النتائج التي قد تسفر عن حكم محكمة العدل الدولية في هذه المسألة، فإننا ندعو إيران للاستجابة لمبادرتنا السلمية، والتي نرى، والمجتمع الدولي معنا، أنها الحل الأمثل في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ونهائية، وذلك من أجل تحقيق التعايش السلمي والأمن والاستقرار في المنطقة التي شهدت الكثير من النزاعات والحروب خلال العشرين سنة الماضية.

لوفد الإمارات العربية المتحدة تصميم حكومة جمهورية إيران الإسلامية على تعزيز علاقات الأخوة وحسن الجوار فيما بين البلدين، التي تتضمن، في جملة أمور، تفادي إثارة الانفعالات وتطوير الرغبة الصادقة في حل الخلافات وديا، وهاتان فضيلتان أؤكد لممثل الإمارات العربية المتحدة أنه سيجد هما متوفرين بكثرة في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة): لقد استمعت إلى ما جاء على لسان مندوب إيران. وإدراكا مني لوقتكم الثمين، ونظرا لتأخر الوقت، سأتوخى الاختصار، وسأركز على الثوابت والحقائق مؤكدا على ما جاء في بياننا صباح هذا اليوم.

اسمحوا لي الآن أن أعقب على ما جاء في رد المندوب الإيراني بشأن الجزر الثلاث طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي احتلتها إيران بالقوة عام ١٩٧١ ومارست فيها أساليب القتل والتشريد ضد مواطني الإمارات سكان هذه الجزر. إن الحقائق التاريخية الموثقة تؤكد على أنه يوم إنزال القوات الإيرانية على الجزر الثلاث عام ١٩٧١ لم يكن يوجد فيها أي مواطن إيراني. وتلك حقائق تبطل مزاعم الحكومة الإيرانية واحتلالها لهذه الجزر.

فمنذ بداية الاحتلال رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العدوان والاحتلال الإيراني على جزرها الثلاث المخالف لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ولم تتوان قط في تأكيد سيادتها الشرعية على هذه الجزر. كما أعربت من جانبها قرارا عن رغبتها الصادقة واستعدادها طوال السنوات الماضية للدخول في مفاوضات جادة ومباشرة مع الحكومة الإيرانية لتسوية هذا النزاع، بما ينهي هذا الاحتلال الإيراني سلميا، ويعيد الجزر الثلاث بالكامل إلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن بلادي تأسف لأسلوب المماطلة والتسويف الذي ما زالت تمارسه إيران إزاء إجراء مفاوضات مباشرة جادة بشأن مسألة الجزر الثلاث وإصرارها على بحث مسائل هامشية شكلية ولا تتعرض لجوهر النزاع القائم على موضوع الاحتلال والسيادة الإماراتية الكاملة فوق تراب جزرها الثلاث.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/432)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها الجمعية العامة بتعيين السيد يوجي كومامارو، من اليابان، عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة تبدأ يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعين السيد يوجي كومامارو عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة تبدأ يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠